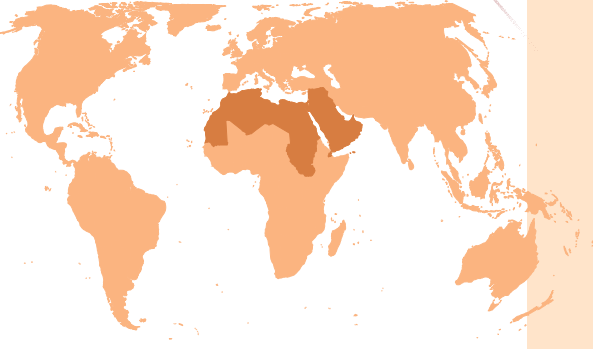


# لمحة إقليمية عامة: الدول العربية



**يركز** التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2011 الضوء على أوضاع النزاعات المسلحة وعلى أحد أكبر آثارها المضرّة وهو أثر لا يشار إليه إلا بالقدر الأدنى، ويتمثل في تأثير هذه الأوضاع على التعليم. فيسجل التقرير معالم نطاق هذه الأزمة الخفية في مجال التعليم، ويبحث في أسبابها الكامنة ويستجلي الصلات بين أوضاع النزاعات المسلحة والتعليم. كما أنه يقدم توصيات لمعالجة ضروب الإخفاق التي تؤدي إلى نشوء هذه الأزمة. ويدعو التقرير أيضاً الحكومات إلى التحلي بمزيد من العزم في مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب في حالات الهجمات التي تستهدف التلاميذ والمدارس، ويقدم خطة لإصلاح بنية المعونة الدولية، ويحدد الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز دور التعليم في بناء السلام.

## الهدف 1: الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

ثمة عوامل عدة تتحكم سلفاً بفرص انتفاع الأطفال بالتعليم قبل أن يلتحقوا بالتعليم الابتدائي بفترة طويلة. وتشكل المهارات اللغوية والمعرفية والاجتماعية التي يكتسبها هؤلاء الأطفال من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ركائز أساسية للتمتع لاحقاً بفرص وافرة في الحياة ولمواصلة التعلّم مدى الحياة. ولا تزال المؤشرات الخاصة بقياس مدى رفاه الطفل في منطقة الدول العربية تتسم بالضعف نسبياً، كما لا تزال هناك فروق في هذا الصدد فيما بين البلدان وفي داخل البلد الواحد.

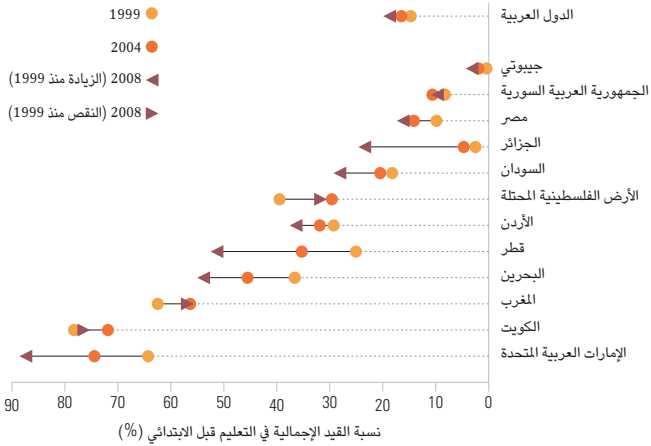
**معدلات وفيات الأطفال في الدول العربية تنخفض:** تُعد وفيات الأطفال مقياساً لمدى التقدم في العمل نحو تحقيق الهدف. ولقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال في جميع مناطق العالم خلال العقد الماضي، بما في ذلك في منطقة الدول العربية. وفي المتوسط، فإن 50 طفلاً من كل 1 000 طفل يولدون في هذه المنطقة لن يعيشوا حتى سن الخامسة من العمر. وتوجد فروق كبيرة بين البلدان فيما يخص معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، إذ إن هذه المعدلات تتراوح بين 10 أطفال من كل 1 000 في الكويت وقطر و120 طفلاً في موريتانيا و125 طفلاً في جيبوتي.

شهد العقد المنصرم بعض التطورات الهامة في طريق التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع في منطقة الدول العربية<sup>(1)</sup>. فقد ارتفعت نسب القيد في التعليم الابتدائي في المنطقة بأكثر من العُشر وذلك على الرغم من ازدياد عدد السكان الذين هم في سن التعليم المدرسي، وتقلصت الفروق بين الجنسين في مستويي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، وازداد عدد الأطفال الذين ينتقلون من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي. وتنفق الدول العربية قدراً كبيراً من دخلها القومي لصالح التعليم، وهو قدر يزيد بشكل ملحوظ على المتوسط العالمي للإنفاق في هذا المجال. كما ازدادت المعونة الخارجية التي تقدّم إلى التعليم الأساسي، على الرغم من ركود المستويات الإجمالية للمعونة. غير أنه لا تزال توجد تحديات كبرى. فثمة أكثر من 6 ملايين طفل ما زالوا غير ملتحقين بالتعليم، وتتسم مستويات التحصيل الدراسي بالانخفاض، ويعاني أكثر من ربع السكان الراشدين من الأمية، وما زالت احتياجات التعلّم لدى الصغار والمراهقين تلقى الإهمال على نطاق واسع.

(1) وفقاً لتقسيم المناطق الإقليمية الخاص بالتعليم للجميع. وللاطلاع على أسماء البلدان المدرجة في المنطقة، انظر الجدول الوارد في نهاية الوثيقة.

### الشكل 1: المشاركة في التعليم قبل الابتدائي تتزايد في معظم البلدان

نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي في بلدان مختارة في منطقة الدول العربية، في الأعوام 1999 و2004 و2008 (الزيادة منذ 1999 والنقص منذ 2008)



المصادر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2011، الملحق، الجدول الإحصائي 3- باء؛ قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

### الهدف 2: تعميم التعليم الابتدائي

حدث في العقد الماضي تقدم سريع نحو تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي. ومع أن بلداناً كثيرة في منطقة الدول العربية سجلت تقدماً كبيراً في هذا المضمار، فإن وتيرة هذا التقدم كانت متباينة، ولا تتقدم المنطقة إجمالاً بالسرعة الكافية التي تؤهلها لبلوغ هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

#### فقد حققت بلدان كثيرة خطوات كبيرة إلى الأمام نحو تحقيق

**تعميم التعليم الابتدائي:** فخلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2008، التحق 5.9 مليون طفل إضافي بالتعليم الابتدائي في منطقة الدول العربية. وعلى الرغم من حدوث ارتفاع كبير في عدد السكان الذين هم في سن التعليم المدرسي، حققت المنطقة ارتفاعاً في نسبة القيد الصافية المعدلة في التعليم الابتدائي<sup>(2)</sup> بلغ 11% في خلال الفترة منذ عام 1999، بحيث إن متوسط هذه النسبة بلغ 86% في عام 2008. وكان التقدم نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي مدهشاً على وجه الخصوص في الإمارات العربية المتحدة وجيبوتي والمغرب وموريتانيا، حيث ارتفعت نسب القيد الصافية المعدلة في التعليم الابتدائي بما لا يقل عن أربع عشرة نقطة مئوية في الفترة بين عامي 1999 و2008. وعلى العكس من ذلك، سجلت أربعة بلدان انخفاضاً في نسبة القيد الصافية المعدلة، كان من بينها انخفاض شديد بمقدار إحدى وعشرين نقطة مئوية في الأرض الفلسطينية المحتلة (الشكل 2).

#### أعداد الأطفال غير الملحقين بالتعليم تنخفض، ولكن بوتائر

**متباينة:** كان عدد الأطفال غير الملحقين بالتعليم ممن كانوا في سن التعليم المدرسي في الدول العربية يزيد على 6 ملايين طفل في عام 2008- وكانت الفتيات تشكلن نسبة 58% منهم. ويقبل هذا العدد بما يزيد على 3 ملايين نسمة على العدد المسجل في عام 1999. وتباطأ الانخفاض في أعداد الأطفال غير الملحقين بالتعليم من 495 500 طفل سنوياً في الفترة 1999-2004 إلى 165 185 طفلاً سنوياً في الفترة 2004-2008. وثمة بلدان تضم أعداداً كبيرة من السكان غير الملحقين بالتعليم، بضمنها الجزائر وموريتانيا واليمن، تراجعت فيها وتيرة التقدم مع مرور الزمن. ففي اليمن، كان عدد السكان غير الملحقين بالتعليم ينخفض في المتوسط

(2) تقيس نسبة القيد الصافية المعدلة في التعليم الابتدائي نسبة الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي الملحقين إما بالتعليم الابتدائي أو بالتعليم الثانوي.

**التعليم ينقذ حياة الأطفال:** إن أخطار وفيات الأطفال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى ثراء الأسرة وبالمستوى التعليمي للأهالي. ففي المغرب، تبلغ معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر الذين لم تحصل أهاليهم على أي قدر من التعليم، أكثر من ضعف معدلات وفيات نظرائهم من الأطفال الذين حصلت أهاليهم على قدر من التعليم الثانوي. فبإمكان النساء الأوفر تعليماً الحصول بشكل أفضل على المعلومات الخاصة بالصحة الإنجابية، كما أنهن أميل إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال، وإلى توفير تغذية أفضل لأطفالهن، وهذه كلها عوامل تحد من أخطار وفيات الأطفال.

**سوء التغذية عائق كبير أمام تحقيق التعليم للجميع:** يمثل سوء التغذية عاملاً يمنع الأطفال من التمتع بأجسام وعقول سليمة. ولا يزال الارتفاع الحاد الذي جرى في أسعار المواد الغذائية في عام 2008 واستمرار أوضاع الكساد الاقتصادي يحدان من فعالية الجهود التي تُبذل لمكافحة الجوع في دول عربية عديدة. ويعاني قرابة خمس الأطفال دون سن الخامسة من العمر في المنطقة من حالات التقزم (أي من حيث الطول بالنسبة إلى العمر) سواء بدرجة معتدلة أو بدرجة شديدة. ويزداد تواتر هذه الحالات بوجه خاص في البلدان الفقيرة مثل جيبوتي والسودان واليمن، حيث يعاني ما لا يقل عن ثلث الأطفال من التقزم.

**المشاركة في التعليم قبل الابتدائي محدودة:** كان عدد الأطفال الملحقين بالتعليم قبل الابتدائي في المنطقة في عام 2008 يبلغ قرابة 3.2 مليون طفل، مما يمثل زيادة بنسبة 31% بالمقارنة مع عام 1999. غير أن نسبة القيد الإجمالية في هذا التعليم في المنطقة، وبالطبع 19% فقط، تدل على أن غالبية الأطفال في الدول العربية كانوا لا يزالون محرومين من التعليم قبل الابتدائي في عام 2008. فقد كانت نسب القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي تتراوح بين 3% فقط في جيبوتي، و87% في الإمارات العربية المتحدة.

وكان معدل التقدم على صعيد زيادة القيد في التعليم قبل الابتدائي متبايناً. فقد حققت بعض البلدان تقدماً أولياً في النصف الأول من العقد الأول من هذا القرن، بينما شرعت بلدان أخرى تسجل تقدماً في فترة أحدث. فارتفعت نسب القيد في التعليم قبل الابتدائي بصورة أسرع في مصر في النصف الأول من العقد الأول من هذا القرن، بينما كانت وتيرة التقدم في بلدان مثل الجزائر والسودان وقطر، في فترة ما قبل عام 2004، أبطأ مما سجلته هذه البلدان ذاتها بعد هذه الفترة. وثمة بلدان عديدة، بضمنها الأرض الفلسطينية المحتلة والكويت والمغرب، سجلت انخفاضاً في نسبة القيد الإجمالية في الفترة من عام 1999 إلى عام 2008 (الشكل 1).

ولئن كان الأطفال الذين يعيشون أوضاع الفقر الشديد يشكلون الفئة الأشد احتياجاً إلى الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، فإنهم أقل الفئات حضوراً في البرامج الخاصة بهذا التعليم. فتتراوح نسب الحضور في برامج التعليم قبل الابتدائي، في الجمهورية العربية السورية، بين ما يقل عن 4% لدى أطفال الخُميس الأفقر من بين الأسر، وما يزيد بقليل على 18% لدى أطفال أغنى الأسر. وبالمثل، ينخفض متوسط نسبة الحضور في موريتانيا انخفاضاً شديداً ليلبغ 7%، وتصل احتمالات حضور أطفال أغنى الأسر في برامج التعلّم المبكر في هذا البلد إلى أكثر من سبعة أضعاف احتمالات حضور أطفال الأسر الفقيرة في هذه البرامج.

المتمثل في تأمين مواصلتهم للتعليم المدرسي. ويسجل البقاء في التعليم في المنطقة مستوى عالياً، إذ إن نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم والذين وصلوا التعليم إلى الصف الأخير للمرحلة التعليمية كان يبلغ نحو 97% في عام 2007. غير أن البقاء في التعليم يظل يشكل مسألة هامة في المغرب حيث كانت نسبة البقاء في التعليم إلى الصف الأخير تبلغ 76% في عام 2007. وتدل البيانات القطرية على أن الغالبية العظمى من بلدان المنطقة قد حسّنت خلال الفترة المعنية نسب البقاء في التعليم. كما أن عدة بلدان متأخرة بعض الشيء في الطريق إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، مثل السودان وموريتانيا، حققت ارتفاعاً ملحوظاً في نسب البقاء في التعليم فيها خلال الفترة منذ عام 1999؛ إذ ارتفعت نسبة البقاء في التعليم في موريتانيا بشكل مدهش فازدادت بمقدار إحدى وعشرين نقطة مئوية.

وترتبط احتمالات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتقدم فيه وإتمامه ارتباطاً وثيقاً بظروف الأسرة. فالأطفال الفقراء أو الذين يعيشون في الريف أو ينتمون إلى أقليات إثنية أو لغوية يتعرضون لخطر كبير في أن يتسربوا من التعليم. فيخفض الانتماء إلى أسرة ريفية في المغرب احتمالات إتمام المرحلة التعليمية بما يزيد على النصف بالمقارنة مع أسرة تقيم في منطقة حضرية.

**تتطلب معالجة التسرب من التعليم العمل على عدة جهات:** لا يوجد اعتراف واسع النطاق بحجم مشكلة التسرب. وتتباين خصائص مشكلة التسرب تبايناً كبيراً فيما بين البلدان. ففي جيبوتي، حيث تبلغ نسبة التسرب من الصف الأول من التعليم الابتدائي 8%، يعاني بعض الأطفال من صعوبات في شق طريقهم والتقدم في السنوات الأولى من التعليم. ومن ناحية أخرى، تعبر النسب الأعلى للتسرب من الصف الأخير من التعليم الابتدائي في المغرب تعبيراً جزئياً عن آثار الإخفاق في الامتحانات المدرسية. كما يمكن أن يعزى ارتفاع نسب التسرب من التعليم في السنوات الدراسية اللاحقة إلى الالتحاق بالتعليم في سن متأخرة. وتبين شواهد مستمدة من بلدان كثيرة أن خطر التسرب من التعليم الابتدائي يتزايد مع التقدم في العمر، غير أن قوة الصلة بين هذين الأمرين تتباين بحسب الحالات.

ويتسرب الأطفال من التعليم في معظم الحالات بسبب عوامل تتعلق بالفقر، وبسبب مشكلات ترتبط بنوعية التعليم، وبسبب عوامل تتعلق بالمدرسة، وهي أسباب تؤثر كلها في مسار التقدم في صفوف السنوات الدراسية. وقد كشفت بحوث أجريت في مصر عن أن احتمالات التسرب من التعليم بالنسبة إلى الأطفال الذين يرتادون مدارس جيدة الأداء هي أقل بكثير من احتمالات تسرب الأطفال الذين يرتادون مدارس ذات مستويات أدنى في التحصيل. ويقضي خفض مستوى مخاطر التسرب اعتماد مجموعة واسعة النطاق من السياسات الرامية إلى الحد من أسباب وعوامل الضعف هذه التي تكمن وراء التسرب.

بمقدار 94 000 طفل سنوياً في الفترة بين عامي 1999 و2004، ولكنه ارتفع بمقدار 24 600 طفل سنوياً بين عامي 2004 و2008. غير أن بعض البلدان، مثل جيبوتي والكويت، سجلت بالمقابل تسارعاً في التقدم في السنوات الماضية الأخيرة.

### يسجل كثير من الأطفال في المنطقة غير ملتحقين بالتعليم في عام 2015:

يوفر تحليل الاتجاه السائد إمكانية النظر في سيناريوهات معقولة بشأن أعداد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم في عام 2015. ففي اليمن، التي كانت تضم أكبر عدد من الأطفال غير الملتحقين بالتعليم في المنطقة في عام 2008 - وهو عدد كان يزيد على مليون طفل - يمكن أن يؤدي استمرار الاتجاه السائد خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2009، إلى انخفاض عدد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم في هذا البلد إلى ما يقارب نصف عددهم الحالي ليلبلغ 553 000 طفل بحلول عام 2015. غير أن استمرار الاتجاه الخاص بالأجل الأقصر المتمثل في الفترة 2004-2009، من شأنه أن يسفر عن ارتفاع عدد السكان غير الملتحقين بالتعليم إلى ما يقارب 1.3 مليون نسمة بحلول عام 2015.

### يمثل الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم في السن المناسبة أقل من ثلثي عدد الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم: إن إلحاق الأطفال

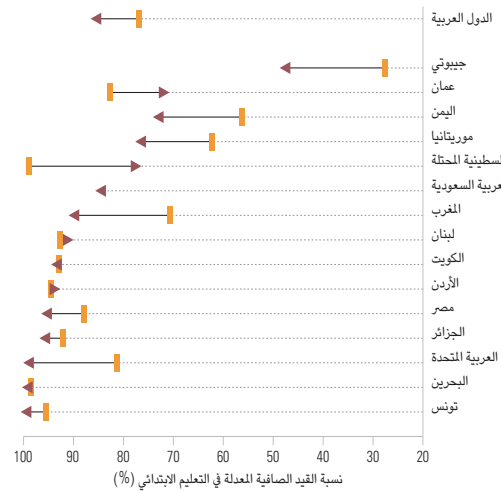
بالتعليم في السن المناسبة، وتأمين تقدمهم بصورة سلسة في التعليم، وتيسير إتمامهم للمرحلة التعليمية، تشكل عناصر هامة للتقدم نحو تعميم التعليم الابتدائي. وثمة بلدان كثيرة في منطقة الدول العربية تكافح من أجل إلحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي في السن الرسمية. وفي عام 2008، كان الأطفال الملتحقون بالتعليم الابتدائي في السن الرسمية في المنطقة يمثلون 64% من مجموع الأطفال الملتحقين بالتعليم في تلك السنة، وقد انخفضت نسبتهم في موريتانيا لتبلغ 37% في عام 2009. بيد أن بالإمكان تحقيق تغيير في الوضع في هذا المجال بصورة سريعة. ففي المغرب، ارتفعت نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم في السن الرسمية من 51% في عام 1999 إلى 79% في عام 2008.

### حدث تقدم سريع في مجال البقاء إلى الصف الأخير من التعليم

الابتدائي: بعد إلحاق الأطفال بالتعليم في السن المناسبة، يبرز التحدي

### الشكل 2: أحرز تقدم كبير نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

نسبة القيد الصافية المعدلة في التعليم الابتدائي في بلدان مختارة، في عامي 1999 و2008



2008 (الزيادة منذ 1999) 2008 (النقص منذ 1999) 1999



## الهدف 3: التعلّم لدى النشء والكبار

إن المهارات التي تتم تمييزها عن طريق التعليم تتصف بأهمية حيوية ليس فقط بالنسبة إلى رفاه النشء والكبار، وإنما بالنسبة إلى العمالة والرخاء الاقتصادي أيضاً. وبصرف النظر عن الارتفاع الكبير الذي حدث في الالتحاق بالتعليم الثانوي في السنوات الماضية الأخيرة، تبذل معظم البلدان في منطقة الدول العربية جهوداً حثيثة للتوسع في توفير البرامج المناسبة للتعليم واكتساب المهارات الحياتية.

**المشاركة في التعليم الثانوي تتزايد باستمرار:** سجلت المنطقة خلال الفترة منذ عام 1999، زيادة كبيرة في الالتحاق بالتعليم الثانوي تجاوزت مجموع المتحقين بهذا التعليم آنذاك، إذ كاد مجموع المتحقين به أن يبلغ 30 مليون نسمة في عام 2008. لكن زهاء 4.6 مليون مراهق ومراهقة كانوا لا يزالون غير ملتحقين بالنظام التعليمي في عام 2008، وكانت نسبة القيد الإجمالية في التعليم الثانوي تبلغ 68%، وهو ما يشير إلى وجود مستويات عالية نسبياً من الاحتياجات غير الملباة. وقد ظلت مستويات المشاركة منخفضة جداً في البلدان الفقيرة في المنطقة، إذ كانت نسب القيد الإجمالية لا تتجاوز 38% في جيبوتي والسودان وموريتانيا. ومن ناحية أخرى، سجل نصف عدد البلدان التي تتوافر عنها بيانات في المنطقة نسباً للقيد لا تقل عن 90% في عام 2008.

وتتأثر مستويات الحضور في التعليم الثانوي وإمكانات إتمام هذه المرحلة التعليمية تأثراً قوياً بظروف الفقر وبمكان الإقامة ونوع الجنس. فتبلغ نسبة إتمام التعليم الثانوي بين صفوف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 23 و27 سنة والمنتقلين إلى الـ 20% الأغنى من بين السكان في مصر 69% مقابل نسبة 20% لدى الأشخاص من نفس الفئة العمرية المنتقلين إلى الـ 20% الأفقر من بين السكان. وبإمكان «برامج الفرصة الثانية» أن تزود النشء والكبار الذين فاتتهم الفرص في وقت مبكر لتنمية مهارات تعيينهم في حياتهم، بإمكانية اكتساب هذه المهارات، لكن هذا النوع من البرامج لا يزال يتسم بالشح في المنطقة، ويتسم سجل أداؤها بالتباين، ولا يحصل خريجوها في بعض الحالات، سوى على قدر قليل من المهارات الصالحة لتيسير عمالتهم. ومع ذلك، فإن التجربة تبين أن بالإمكان تحقيق الكثير عندما تمتلك الدورات الدراسية التي تتيجها هذه البرامج الموارد المناسبة وتكون مصممة على نحو يوفر المهارات التي يحتاج إليها أرباب العمل.

### يسجل التقدم في الالتحاق بالتعليم العالي مستويات متواضعة

**نسبياً:** تضطلع نظم التعليم العالي بدور أساسي في تنمية المهارات في ظل اقتصاد عالمي يتزايد فيه الاعتماد على المعارف. وقد كان عدد المتحقين بالتعليم العالي في منطقة الدول العربية في عام 2008 يبلغ 7.3 مليون نسمة، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 38% على العدد المسجل في عام 1999. كما أن نسبة القيد الإجمالية في التعليم العالي في المنطقة ظلت منخفضة نسبياً وكانت تبلغ 21% في عام 2008، وهذه النسبة هي أقل من المتوسط العالمي البالغ 26%. وبالنظر إلى أن مناطق إقليمية أخرى، بضمنها أوروبا الوسطى والشرقية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، قد توسعت توسعاً أسرع في التعليم العالي، فإن الفروق بين منطقة الدول العربية وأجزاء كبيرة من باقي أنحاء العالم لا تنفك تتزايد.

## الهدف 4: محو أمية الكبار

إن القرائية تفتح الأبواب أمام إمكانيات أفضل لكسب العيش والتمتع بالصحة والانتفاع بمزيد من الفرص، كما أنها تمكّن الناس من الاضطلاع بدور نشيط في حياة مجتمعاتهم المحلية ومن بناء مستقبل أكثر أماناً لأسرهم. وفيما يخص منطقة الدول العربية، فإنه ليس من المحتمل بالنسبة إلى معظم بلدان المنطقة أن تحقق الهدف الخاص بمحو الأمية في أجله المحدد بحلول عام 2015. وسيطلب الأمر أن تعمل حكومات المنطقة بشكل حاسم من أجل تحسين أوضاع القرائية فيها، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء.

**لا تفتأ أعداد الأميين الكبار تتزايد:** كانت المنطقة تضم في عام 2008 أكثر من 60 مليون أمي من الكبار، مما يمثل نسبة 28% من السكان الراشدين في المنطقة. وفي حين أن متوسط نسبة محو الأمية لدى الكبار ارتفع من 56% في الفترة 1985-1994 إلى 72% في الفترة 2005-2008، فإن هذا الارتفاع حدث ببطء شديد لم ييسر إبطال مفعول النمو السكاني. والحصيلة هي أن العدد المطلق للأميين الكبار الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقرائية والحساب قد ارتفع بنسبة 2% تقريباً منذ الفترة 1985-1994. ويغطي المتوسط الخاص بالمنطقة في هذا الصدد على وجود فروق كبيرة فيما بين البلدان. فلا تقل نسبة القرائية لدى الكبار عن 90% في كل من الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر ولبنان، بينما تقل نسب القرائية، بالمقابل، لدى الكبار عن 60% في المغرب وموريتانيا. وكانت مصر، التي كان عدد الأميين الكبار فيها يقرب من 18 مليون نسمة في عام 2006، تضم أكبر عدد من الأميين الكبار الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقرائية في المنطقة إذ كان هؤلاء يشكلون زهاء 30% من مجموع الأميين في المنطقة الإقليمية.

### ثمة بلدان كثيرة في المنطقة لا يرحح أن تحقق الهدف الخاص

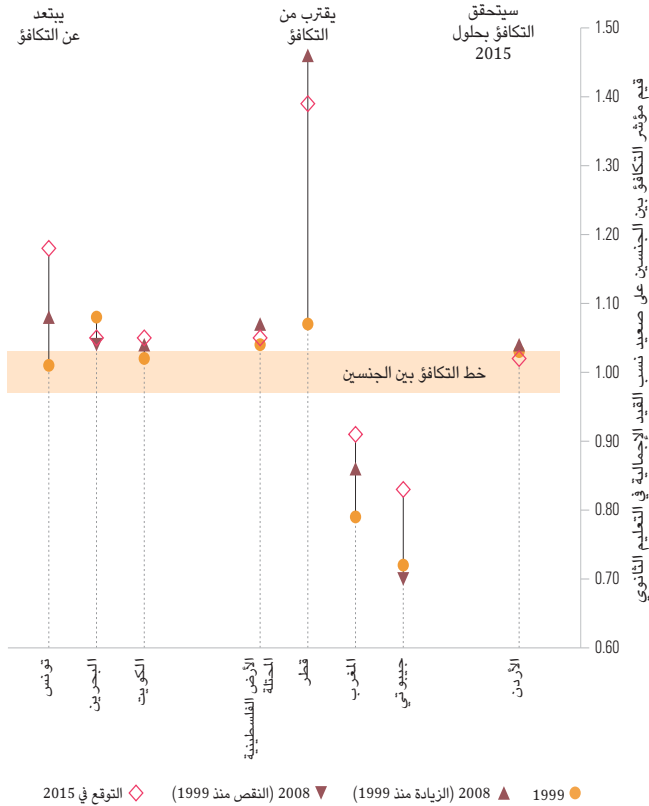
**بمحو الأمية في أجله:** تشير التوقعات القائمة على أساس البيانات السكانية والبيانات الخاصة بمستويات المشاركة في التعليم المدرسي، إلى أن البحرين تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف المتمثل في خفض مستويات الأمية بمقدار النصف بحلول عام 2015. لكن هناك حالات ليست إيجابية بهذا القدر تتمثل في عدة بلدان، بضمنها المملكة العربية السعودية والسودان والعراق وموريتانيا، وهي حالات بلدان لا تتقدم بالسرعة الكافية في هذا الصدد؛ بل إن التأخر في حالة موريتانيا يبلغ حداً كبيراً. وتبين التجارب الحديثة في الجزائر ومصر واليمن أن بإمكان السياسة الخاصة بمكافحة الأمية أن تكون فعالة، إذ حققت هذه البلدان الثلاثة خلال فترة السنوات الخمس عشرة أو العشرين الماضية زيادة في نسب القرائية لدى الكبار فيها تتجاوز عشرين نقطة مئوية.

### ثمة فروق كبيرة في نسب القرائية لدى الكبار في داخل البلد الواحد:

لا تزال توجد فروق كبيرة جداً بين الجنسين على صعيد القرائية لدى الكبار في الدول العربية. فقد كانت نسبة القرائية لدى النساء، في المتوسط، أقل من أربعة أضعاف النسبة لدى الرجال في عام 2008. وكانت نسبة القرائية لدى النساء في كل من المغرب واليمن أقل من ثلثي النسبة لدى الرجال. وترتبط أنماط نسب القرائية أيضاً ارتباطاً قوياً بعوامل مستوى الثراء وأماكن إقامة الأسر. ففي اليمن، تبلغ احتمالات امتلاك النساء من سكان المناطق الحضرية لمهارات القرائية ثلاثة أضعاف احتمالات النساء من سكان المناطق الريفية؛ وتقل احتمالات امتلاك النساء المنتميات إلى أفقر 20% من بين السكان لمهارات القرائية بمقدار عشرين ضعفاً عن احتمالات النساء المنتميات إلى أغنى الأسر. وفي الجمهورية العربية السورية، تبلغ نسبة النساء المتعلّقات المنتميات إلى الأسر الأغنى من بين السكان 85%، بالمقارنة مع نسبة 33% لدى النساء المنتميات إلى أفقر الأسر.

### الشكل 3: آفاق تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي بحلول عام 2015 لا تعد بالكثير في العديد من البلدان

قيم مؤشر التكافؤ بين الجنسين على صعيد نسب القيد الإجمالية في التعليم الثانوي، في عامي 1999 و2008، والقيم المتوقعة بالنسبة إلى عام 2015



ملاحظات: لا يشمل الشكل إلا البلدان التي لم تكن قد حققت التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2008. ويستند تحديد مدى التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين إلى مدى الفرق والاتجاه المحفوظ في الوضع بين قيم عام 2008 وبين القيم المتوقعة لعام 2015. المصادر: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2011، الملحق، الجدول الإحصائي 7: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

توجد سياسات وبرامج فعالة ومعقولة التكاليف: تتسم البرامج الفعالة لمحو الأمية بأنها تربط في الغالب بين وجود قيادة قوية لها وامتلاكها لأهداف واضحة تستند إلى التزامات مالية، وتعليم مهارات مجدية من خلال استخدام أساليب ملائمة ولغة مناسبة في التدريس. وتهدف الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتوفير التعليم غير النظامي في المغرب إلى خفض مستوى الأمية من 43% في عام 2003 إلى 20% في عام 2012. وتتولى لجنة يرأسها رئيس الوزراء التنسيق بين الوزارات وتعتبر تعبيراً قوياً عن وجود دعم سياسي رفيع المستوى لما يبذل من جهود.

## الهدف 5: التكافؤ والمساواة بين الجنسين

على الرغم من أن منطقة الدول العربية تتقدم على طريق تحقيق التكافؤ بين الجنسين على صعيد الالتحاق بالتعليم، فإن الفروق القائمة بين الجنسين لصالح الصبيان والشبان لا تزال تمثل سمة فارقة في المنطقة.

ما زال يتعين تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي في غالبية البلدان: كان التقدم الذي جرى في المنطقة خلال العقد الماضي نحو تحقيق التكافؤ بين الفتيات والصبيان في التعليم الابتدائي تقدماً متواضعاً. فقد ارتفعت نسبة الفتيات إلى الصبيان - أي مؤشر التكافؤ بين الجنسين - على صعيد نسب القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي في المنطقة من 0.87 في عام 1999 إلى 0.92 في عام 2008. وتم إلى حد الآن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في تسعة بلدان فقط من بين البلدان التسعة عشر التي تتوافر بيانات عنها.

ومن بين البلدان الستة التي ما زالت لم تحقق، في المنطقة، التكافؤ بين الجنسين وتتوافر عنها بيانات كافية لوضع توقعات عنها بشأن عام 2015، تضي مصر والمغرب واليمن في الطريق الصحيح، لكن مصر وحدها تتمتع باحتمال كبير في أن تحقق الهدف في أجله. وعلى الرغم من ذلك، فقد حققت بعض البلدان التي لا تزال متخلفة عن الركب تقدماً كبيراً في هذا الصدد خلال الفترة منذ عام 1999. فعلى سبيل المثال، ارتفعت قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي في اليمن من 0.56 في عام 1999 إلى 0.80 في عام 2008. وشهدت بلدان أخرى من بين البلدان المتخلفة عن الركب، مثل موريتانيا، تزايداً في الفروق بين الجنسين فيها (على حساب الصبيان) خلال الفترة المنصرمة منذ عام 1999.

**آفاق تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي هي أقل مدعاة للتفاؤل:** حققت المنطقة على صعيد التعليم الثانوي تقدماً طفيفاً نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين، إذ إنها سجلت ارتفاعاً في قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين فيما يخص نسب القيد الإجمالية في التعليم الثانوي من 0.89 في عام 1999 إلى 0.92 في عام 2008. وفي خمسة بلدان، كانت قيم مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي في عام 2008 لا تزيد على 0.90. ومن ناحية أخرى، كانت الفروق بين الجنسين في نصف عدد البلدان التي تتوافر بيانات عنها، تميل لصالح الفتيات. وكانت الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وعمان، فقط، قد حققت التكافؤ بين الجنسين في مستوى التعليم الثانوي في عام 2008. ومن بين البلدان الثمانية التي ما زال يتعين أن تحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي، في المنطقة، والتي تتوافر عنها بيانات كافية، تشير التوقعات إلى أن الأردن وحدها ستحقق الهدف المنشود في هذا الصدد بحلول عام 2015 (الشكل 3).

## الهدف 6: نوعية التعليم

يتطلب تقليص نطاق الفروق في التعلّم بذل جهود منسقة: لدى النظر في الجهود الكفيلة بتقليص نطاق الفروق في التعلّم، تبرز ثلاث أفكار رئيسية تتمثل فيما يلي:

- أهمية المدارس. من الجوهرى أن يجري توزيع المعلمين ومواد التعلّم توزيعاً أكثر عدلاً من أجل أن لا تتزايد الفروق في التعلّم. فتشير بيانات من اليمن إلى أن المدارس ذات الصفوف الدراسية التي تضم أعداداً قليلة من التلاميذ، وتملك عدداً أكبر من المعلمين المؤهلين ومزیداً من مواد التعلّم، تكون أفضل أداءً من غيرها.
- المساواة في المعاملة قد لا تكفي: بغية موازنة آثار الحرمان التي يحملها معهم الأطفال المهمشون إلى داخل قاعات الدرس، تقتضى الحاجة توافر دعم إضافي من جانب المعلمين ومن جانب النظام التعليمي بوجه أعم.
- إجراء التقييمات أمر جوهرى. تُعد التقييمات التي تجرى للتعلّم على الصعيد الوطني عنصراً أساسياً من الجهود الرامية إلى تحسين النوعية وإلى وضع استراتيجيات للاهتمام بالأطفال المعرضين للمخاطر. ويمكن أن يساعد نشر النتائج على إعلام الآباء والمجتمعات المحلية بشأن مواطن الضعف في النظم المدرسية، وأن يزيد من الضغط على الجهات المزودة للتعليم بغية تحسين أدائها.

إن إلحاق الأطفال بالمدارس شرط ضروري ولكنه غير كافٍ لتحقيق التعليم للجميع. فالمهم في نهاية المطاف هو ما يتعلمه الأطفال في قاعات الدرس. وتتسم مستويات التحصيل الدراسي بالانخفاض في بلدان كثيرة في منطقة الدول العربية، وتشير إلى التحدي الكبير المتمثل في ضرورة تحسين نوعية التعليم.

**تزايدت أعداد المعلمين الجدد تزايداً مطرداً:** يعتمد التقدم في تحسين نوعية التعليم على توافر العدد الكافي من المعلمين وعلى ضمان امتلاكهم للتدريب اللازم وحصولهم على الدعم بالشكل المناسب. وقد كان عدد معلمي التعليم الابتدائي في المنطقة يبلغ حوالي 1.9 مليون معلم في عام 2008، مما يمثل زيادة بمقدار الربع بالمقارنة مع عددهم في عام 1999. ويقدر أن يتطلب الأمر حشد 281 000 معلم إضافي في المنطقة إذا ما أريد تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

**مستويات التحصيل الدراسي منخفضة:** تسترعى التقييمات الحديثة لمستوى التعلّم في المنطقة الانتباه إلى وجود مشكلات جدية في مجال نوعية التعليم. وقد أجرت الدراسة الدولية عن التقدم في التعلّم القراءة، لعام 2006، تقييماً لمهارات القراءة لدى تلاميذ الصف الرابع في أربعين بلداً في مختلف أنحاء العالم، وذلك على ضوء أربعة مؤشرات مرجعية دولية. ف لوحظ في بعض البلدان المتوسطة الدخل، ومن بينها المغرب، أن غالبية التلاميذ كانوا لا يمتلكون المهارات الأساسية للقراءة حتى بعد أربع سنوات من التعليم المدرسي في المرحلة الابتدائية. وبالمثل، فإن دولاً عربية غنية، كقطر والكويت، سجلت مستويات أدنى بكثير مما يمكن أن يتوقعه المرء بالاستناد إلى مستوى دخل هذين البلدين، إذ يندرج أدائهما بين أسوأ مستويات الأداء في الاستقصاء الذي أجري في إطار الدراسة المذكورة آنفاً.

**إن مستويات التحصيل الدراسي تتباين في داخل البلد الواحد:** فالفرق بين المدارس التي تقبل تلاميذ ذوي مستويات اجتماعية-اقتصادية متماثلة عموماً، يمكن أن تكون كبيرة. وحسب الدراسة الدولية بشأن الاتجاهات في مجال الرياضيات والعلوم، لعام 2007، كانت توجد في اليمن شواهد تشير إلى أن درجات تلاميذ الصف الرابع في المدارس التي يرتادها تلاميذ من أفقر الفئات كانت تتراوح بين 91 درجة (في حالة عدم وجود مهارات خاصة بالرياضيات) و470 درجة (بعض المهارات الأساسية). فمن المؤكد أن نوعية المدرسة تؤثر تأثيراً كبيراً. إذ إن المدارس التي تسجل أعلى مستويات في الأداء وتخدم أفقر ثلث من بين السكان في اليمن تفوق في أدائها أداء أرقى المدارس التي تخدم أغنى فئة من بين السكان. وتبين هذه النتائج ذات المرامي الواسعة النطاق دور العوامل الخاصة بعمل المدرسة في تكوين نتائج التعلّم.



## تمويل التعليم

لحصة الإيرادات في الناتج القومي الإجمالي (25.4%)، وبين إيلاء مرتبة عالية من الأولوية للتعليم في الإنفاق الحكومي (34%).

**يشكل تزايد الضغط المالي شاعلاً بالنسبة إلى تمويل التعليم:** على الرغم من تباين تأثير الأزمة المالية وتأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على تمويل التعليم في البلدان الفقيرة، فإن الأضرار التي لحقت ببعض هذه البلدان كانت جسيمة. ويكشف استقصاء أجري مؤخراً بشأن الإنفاق الفعلي الذي تم في عام 2009 والإنفاق المزمع في عام 2010 في ثمانية وعشرين بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، عن بعض المؤشرات الواضحة التي تنذر بخطر تعمق الأزمة في مجال تمويل التعليم. وقد خفضت موريتانيا، التي هي الدولة العربية الوحيدة التي شملها الاستقصاء، إنفاقها على التعليم بنسبة 6% في عام 2009؛ بل إن مخصصات الميزانية للتعليم في عام 2010 كانت حتى أقل من ذلك.

وتنذر التعديلات المالية المزمعة بأن تفاقم العجز في تمويل التعليم في البلدان الفقيرة. فقد أدى تزايد في العجز المالي في اليمن إلى اعتماد أهداف أكثر تشدداً بالنسبة إلى السنوات المقبلة. ففي حين كان العجز يبلغ 10.2% من الناتج القومي الإجمالي في عام 2009، يتمثل الهدف المحدد لعام 2012 في 4.7%. وبالنظر إلى أن خفض الإنفاق الحكومي يمثل النهج الرئيسي لخفض مستوى العجز، فإن من الضروري أن تتم حماية الإنفاق على التعليم من أجل أن يمكن تحقيق الأهداف التعليمية.

### التمويل من خلال المعونة الدولية

#### حدث في الآونة الأخيرة انخفاض في مستوى المعونة المقدمة إلى

**التعليم:** لقد كانت السياسات الوطنية والتمويل على الصعيد الوطني المصدر الرئيسي للتقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع. لكن المعونة الدولية تضطلع بدور تكميلي رئيسي في هذا الصدد في كثير من الدول العربية. فبعد مرور خمسة أعوام تزايدت خلالها المعونة الدولية، تراجع إجمالي المعونة المقدمة إلى التعليم في المنطقة بنسبة 8% تقريباً من 1.74 مليار دولار أمريكي في عام 2007 إلى 1.61 مليار دولار أمريكي في عام 2008. واستناداً إلى متوسط المعونة التي قدمت إلى التعليم في عامي 2007 و2008، كانت المغرب ومصر أكبر بلدين متلقين للمعونة في المنطقة (336 مليون دولار أمريكي و239 مليون دولار أمريكي، على التوالي).

وكانت المعونة المخصصة للتعليم الأساسي تشكل فقط ثلث مجموع المعونة المقدمة إلى التعليم في عام 2008، مما يدل على الأولوية العالية الممنوحة للتعليم بعد الابتدائي في مبالغ المعونة.

**ازدادت المعونة المقدمة إلى التعليم الأساسي:** شهد عام 2008 استمرار تزايد المعونة المقدمة إلى التعليم الأساسي في منطقة الدول العربية، لتصل إلى 0.5 مليار دولار أمريكي. فلقد تزايدت المعونة المقدمة إلى التعليم الأساسي في الفترة بين 2002-2003 و2007-2008 لتبلغ أكثر من ضعف ما كانت عليه. وعند حساب النمو في عدد السكان الذين هم في سن التعليم المدرسي، يعبر هذا الأمر عن زيادة هامة في نصيب كل طفل من المعونة. فكان نصيب كل طفل في سن التعليم الابتدائي من المعونة المقدمة إلى التعليم الأساسي في منطقة الدول العربية يبلغ في المتوسط 12 دولاراً أمريكياً في 2007-2008، بعد أن كان يبلغ 5 دولارات أمريكية في 2002-2003.

وكانت المبالغ المخصصة للتعليم الأساسي من المعونة المقدمة إلى بلدان المنطقة في الفترة 2007-2008 متباينة تبايناً كبيراً فتفاوتت بين دولارين أمريكيين أو أقل لكل طفل في سن التعليم الابتدائي في كل من البحرين والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية وعمان، وأكثر من 55 دولاراً أمريكياً في الأرض الفلسطينية المحتلة وجيبوتي ولبنان.

يشكل الإنفاق الحكومي على التعليم استثماراً أساسياً في الرخاء الوطني ويؤثر تأثيراً حاسماً في مسار التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع في الدول العربية. ولقد ساندت عدة بلدان في المنطقة العمل من أجل تحقيق نمو اقتصادي أقوى خلال الفترة بين عامي 1999 و2008 وذلك بزيادة الالتزامات الخاصة بالتعليم، لكن الأزمة المالية التي طرأت مؤخراً أثرت بشكل جدي في إنفاق الحكومات على التعليم في بعض البلدان. كما أن هناك خطراً للحد من العجز المالي بين الحكومات الوطنية والحكومات المانحة في السنوات المقبلة، مما يهدد الزيادات التي يمكن أن تحدث في المستقبل في الإنفاق المطلوب على التعليم من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع في المنطقة.

### التمويل الوطني

**الالتزام المالي بالتعليم للجميع قوي ولكنه يشوبه التراجع:** سجلت المنطقة إجمالاً تراجعاً في الالتزام بالتعليم خلال العقد الماضي، إذ انخفضت حصة الاستثمار في التعليم من الدخل القومي من نسبة 6.3% في عام 1999 إلى نسبة 5.7% في عام 2008 - ولو أن هذه النسبة لا تزال تتجاوز مستوى المتوسط العالمي البالغ 5%<sup>(3)</sup> ومن بين البلدان القليلة التي تتوافر عنها بيانات كافية، زادت تونس وجيبوتي ولبنان والمغرب جهودها لتمويل التعليم خلال الفترة المعنية. وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة التي حدثت في لبنان، فإن البلد ينفق قسماً ضئيلاً من دخله القومي على التعليم، إذ كان هذا القسط يبلغ 2.2% في عام 2008.

ولقد حدث نمو اقتصادي عال نسبياً في الفترة بين عامي 1999 و2008. لكن الوتيرة التي يتجسد فيها النمو الاقتصادي في شكل زيادة في الإنفاق على التعليم، تعتمد على قرارات أوسع نطاقاً بشأن الإنفاق الحكومي. وقد كان مستوى النمو الحقيقي في الإنفاق على التعليم في كل من تونس وجيبوتي والمغرب أعلى من مستوى النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن بعض البلدان حولت جزءاً صغيراً من عائد النمو الاقتصادي إلى تمويل لصالح التعليم. وانخفض الإنفاق الحقيقي على التعليم في اليمن بنسبة 3.8% سنوياً، بينما نما الاقتصاد في المتوسط بنسبة 3.9% سنوياً خلال الفترة بين عامي 1999 و2008.

**مستوى الالتزام بالتعليم متباين إلى حد كبير:** أنفق فقط ثلث البلدان الموجودة في المنطقة والتي تتوافر عنها بيانات أكثر من 5% من الناتج القومي الإجمالي على التعليم في عام 2008. وكانت النسب تتباين إلى حد كبير عبر البلدان، متراوحاً بين 0.9% في الإمارات العربية المتحدة و8.0% في جيبوتي. وتتباين الحصص المخصصة للتعليم من الدخل القومي تبايناً كبيراً بين بلدان تتماثل فيها مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي. فيزيد نصيب ما تستثمره تونس من دخلها القومي في التعليم بنسبة 75% على ما تستثمره الجزائر في هذا المجال.

#### تواجه البلدان صعوبات مختلفة في زيادة الاستثمار في التعليم:

يخضع تحديد الميزانيات الحكومية المخصصة للتعليم لعوامل حشد الموارد المحلية ومدى الأولوية الممنوحة للتعليم في الميزانية الوطنية. وثمة بلدان لا تزال تجمع بين انخفاض مستوى الإيرادات التي يتم جمعها وبين تخصيص ميزانيات صغيرة للتعليم. ويرتفع مستوى الإنفاق على التعليم في بلدان أخرى نتيجة لارتفاع مستوى الإيرادات التي يتم جمعها ونتيجة لمنح التعليم مرتبة عالية من الأولوية في الميزانيات الوطنية. فجمعت تونس، مثلاً، في عام 2008 بين تحقيق مستوى عال نسبياً

(3) القيم الخاصة بالمستوى العالمي والمستوى الإقليمي هي قيم وسطى. ولا يشمل حساب القيم الوسطى للمجموعات الإقليمية إلا البلدان التي تملك بيانات عن عامي 1999 و2008 (أو بيانات عن أقرب سنة إلى كل من هاتين السنتين)، وبالتالي فإن هذه القيم الوسطى تختلف عن القيم الوسطى المذكورة في الجدول الوارد في الملحق.

## الأزمة الخفية:

### النزاعات المسلحة والتعليم

إن تأثير النزاعات المسلحة على التعليم قد تعرض للإهمال بشكل واسع النطاق. وتؤدي هذه الأزمة الخفية إلى زيادة حدة الفقر وتقويض النمو الاقتصادي وإبطاء تقدم الأمم. ويعمل تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع لعام 2011 على توثيق حجم هذه الأزمة ويقفّي أثر أسبابها الأساسية ويحدد برنامج العمل الذي يسمح بإحداث التغيير اللازم.

### النزاعات المسلحة عائق كبير أمام تحقيق أهداف التعليم للجميع

يتركز عدد البلدان الفقيرة التي تعاني من آثار النزاعات بين صفوف الدول الأبعد عن تحقيق أهداف التعليم للجميع. وتزيد النزاعات العنيفة أيضاً من حدة أوجه التفاوت الموجودة من حيث مستوى الثراء ونوع الجنس في داخل البلد الواحد. وكثيراً ما تكون المناطق التي تعاني من النزاعات في بلد ما متخلفة تخلفاً كبيراً عن باقي أنحاء البلد.

ويشكل العراق مثلاً ساطعاً على قدرة أوضاع النزاع على طمس آثار الإنجازات في مجال التعليم. فقد كان البلد يندرج حتى التسعينيات من القرن الماضي في موقع الصدارة في مجال التعليم على الصعيد الإقليمي. ونتيجة لحرب الخليج (1990-1991) ولفرض العقوبات عليه، مع ما تبع ذلك من عنف مستمر لمدة ثمانية أعوام منذ عام 2003، تراجع البلد ليخرج من دائرة البلدان المتقدمة في التعليم. وعلى الرغم من عدم موثوقية البيانات القطرية في هذه الحالة، أشير في أحد الاستقصاءات

إلى أن نسبة حضور الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 عاماً في التعليم كانت تبلغ 71% في عام 2008.

إن معظم الوفيات المرتبطة بالنزاعات المسلحة تحدث في المناطق البعيدة عن مواقع الصراع وتنجم عن انتشار الأمراض وسوء التغذية. فتشير دلائل من السودان إلى أن الجوع والمرض لهما دور أكثر فتكاً من العتاد. وفي دارفور، كانت الوفيات الناجمة عن المعارك تشكل جانباً كبيراً من الخسائر في الأرواح خلال فترات العمليات المكثفة التي كانت تقوم بها ميليشيا الجنجويد في عام 2004، لكن الإسهال كان أكبر سبب للوفيات في الفترة بين عامي 2004 و2007. ولقد كانت لأوضاع المرض والجوع المرتبطة بحالات النزاع عواقب وخيمة بالنسبة إلى التعليم. فقد أضعفت الحرب الأهلية في جنوب السودان الجهود الرامية إلى مكافحة الكثير من أمراض المناطق الاستوائية ذات التأثير المدمر التي تنال من صحة الأطفال وتحد من قدراتهم في مجال التعلّم.

### الأطفال والمدنيون والمدارس في مرمى النار

تجري الغالبية العظمى من النزاعات المسلحة اليوم داخل البلدان وليس بينها والكثير منها طويل الأجل. وتتباين هذه النزاعات في شدتها ومداهها ونطاقها الجغرافي إلا أنها تكون عادة طويلة الأجل.

وأبرز السمات المميزة للنزاعات المسلحة في أوائل القرن الحادي والعشرين هي الاستخدام العشوائي للقوة والاستهداف المتعمد للمدنيين. فيطغي عدد المدنيين على أرقام الخسائر التي تحدث في العراق، إذ بلغ عدد القتلى المدنيين بسبب أعمال العنف 25 000 شخص في عام 2007، في حين أن عدد القتلى من قوات التحالف العسكرية كان أقل من 1000 شخص. ولهذه الظاهرة آثار مباشرة وغير مباشرة على التعليم، منها ما يلي:

### إسهام خاص: التعليم ضمان للأمن والتنمية

عندما تخطر خاطرة الحرب في الأذهان تلازمها عادة صورة الجنود. ولكن لم يعد يخاف على أحد أن العطب والموت ما عادا حكراً على هؤلاء وحدهم. ومما يدعو إلى الأسى أن يكون الأطفال من بينهم وأن يكونوا هم ومدارسهم في مرمى النار. لا عجب إذن إن كان نصف الأطفال غير المتحقيين بالمدارس يعيشون في الدول الهشة أو المتأثرة بالنزاعات.

إن النزاعات المسلحة لا تسلب فقط حاضر الناس من خلال إشاعة الموت والخراب وتدمير أسباب عيشهم، وإنما تسلب أيضاً مستقبلهم من خلال استهداف الأطفال وحرمانهم من التعليم. وحتى لو سلم الأطفال من أتون الحرب وعادوا إلى مقاعد الدراسة فإن تجربتهم المروعة ترك آثارها عليهم وتؤثر على قدرتهم على التعلّم وتفاعلهم بصورة ايجابية ومنتجة مع محيطهم والعالم والتي قد تتواصل تداعياتها عبر الأجيال.

والنزاعات المسلحة وما تلحقه بالسكان من قتل وتشريد وما تلحقه بالبلاد من دمار عارم يأتي على الضرع والزرع هي عدو التنمية بلا منازع فتوقفها على الفور بل ترجعها إلى الوراء في كثير من الأحيان. وعندما ترمي النزاعات بالأطفال خارج المدرسة يصبح تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية بحكم المستحيل تقريباً، وتنشأ بيئة حاضنة ومحفزة للتطرف والعنف على نحو غير مسبوق. لذلك علينا أن نركز جهودنا لتوفير التعليم لهؤلاء الأطفال، وبهذا يمكن تدارك النزاعات قبل وقوعها وإعادة بناء البلدان بعد انتهائها. وإعادة البناء لا تعني فقط إعادة بناء البنية الأساسية والإدارة الرشيدة وإنما أيضاً وفوق كل شيء إعادة بناء العقول وفتح أبواب المعرفة على مصراعها أمام الجميع. فعندما يحل السلام بعد النزاع يصبح التعليم أو إعادة التعليم والتثقيف ضرورة قصوى للمحاربين، الأطفال والكبار على حد سواء، الذين لا يملكون مهارات غير الضغط على زناد البندقية أو آفاق تحلق بعيداً عن فوحتها.

وهذا يصدق بشكل خاص على الشرق الأوسط حيث العنف يحدد ويقرر حياة الكثير من الأطفال. ففي فلسطين، بلغ عدد الأطفال في سن التعليم الابتدائي غير المتحقيين بالمدارس حوالي 110 000 طفل بعد أن كان عددهم 4 000 طفل قبل عشر سنوات. وحرمان الأطفال الفلسطينيين من التعليم يعني حرمانهم من حقهم في الحياة وسد نافذة الأمل والفرح في وجوههم. فبالنسبة لهؤلاء الأطفال الذين نشأوا في ظل الاحتلال ووسموا بندوق النزاع المسلح يبقى الذهاب إلى المدرسة أعز ما يصبون إليه وألوية لا تكاد تدانيتها أولوية أخرى. فالتعليم هو مركب النجاة الوحيد الذي يوصلهم إلى بر الأمان، أي إلى الحياة الطبيعية. وهم يدركون ذلك جيداً، لذلك تراهم يصرون بعناد مدهش على الذهاب إلى المدرسة بالرغم من القنابل والحصار.

وفي العراق، يحرم الفقر وانعدام الأمن أكثر من نصف مليون طفل من حقهم في التعليم الابتدائي، فيترك هؤلاء الأطفال لمصيرهم وتختزل دروسهم اليومية إلى معاناة الجوع والإحساس بالضيق والخوف الذي يتحول شيئاً فشيئاً إلى شعور بالمرارة، ومن ثم تستولي عليهم مشاعر الكراهية والحقد. وإذا كان انعدام الأمن على المستويين الإقليمي والعالمي يشكل بالفعل جزءاً من الأولويات الدولية، فيتحتّم علينا محاربة الفقر والإبعاد الاجتماعي وانعدام الفرص وما إلى ذلك من الولايات التي تسببها النزاعات المسلحة.

ويعني هذا غرس التعليم مجدداً في مناطق النزاع وتعزيزه، لأنه بفضل التعليم تحبط مآرب المتطرفين وتتقوى الدول الهشة ويُجلب الأمل للملايين الأطفال الذين لم يعرفوا طعم السلام أبداً. كما يفتح التعليم باب الفرص للبلدان التي هي في أمس الحاجة للنمو والازدهار.

خلاصة القول، إن التعليم هو مركب النجاة وأنجع وسيلة لحياة أفضل وأقصر وأسلم طريق إلى ضمان الأمن والتنمية للإنسانية جمعاء.



## السكان المشردون ضحايا بعيدون عن الأنظار

يعرض التشريد الناس لمخاطر الحرمان الشديد من فرص التعليم. فقد تبين في العراق أن احتمالات الأسر المشردة داخلياً في أن تلحق أطفالها بالمدارس تقل بكثير عن احتمالات إلحاق الأسر من السكان المحليين لأطفالها بالمدارس.

ويشكل الفلسطينيون أكبر مجموعة من اللاجئين جرى تشريدهم على مراحل متتابة في سياق نزاع يعود تاريخه إلى عام 1948. ويبلغ عدد الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قرابة 5 ملايين نسمة يتواجدون في عدة بلدان، بضمنها الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد وفرت الأونروا في 2009-2010 التعليم لحوالي نصف مجموع الأطفال الفلسطينيين، وشمل ذلك زهاء نصف مليون طالب في التعليم الابتدائي وفي المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي. ومع أن المدارس التي تقدم هذا التعليم تؤدي عملها بنفس المستوى الذي تؤديه به مدارس البلدان المضيفة أو في مستوى أفضل من ذلك، فإنها بوصفها جهات تزود التعليم لصالح الأونروا، تعاني من مشكلات في بعض المجالات. فالخدمات الخاصة بالطفولة المبكرة محدودة (باستثناء الحالة في لبنان)، ولا تشمل معظم هذه المدارس على صفوف تتجاوز مستوى الصف التاسع من التعليم. وفي حين أنه يحق للطلاب الالتحاق بالمدارس الثانوية في البلدان المضيفة، فإن الكثيرين منهم يواجهون مشكلات في الانتقال إلى المرحلة التعليمية التالية.

غير أن الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون في خارج نطاق نظام الأونروا يواجهون صعوبات أيضاً. فيعاني الكثير من الفلسطينيين الذين هم في سن التعليم المدرسي في القدس الشرقية من الحرمان من الانتفاع بالتعليم الحكومي المجاني، على الرغم من أهليتهم للانتفاع بهذا التعليم بموجب قانون التعليم الإلزامي في إسرائيل. ويتجسد إهمال توفير التعليم المدرسي للفلسطينيين في القدس الشرقية من خلال نقص قاعات الدرس. فقد كان هذا النقص في 2007-2008 يبلغ حوالي 1000 قاعة درس. وتشكل القيود على التنقل شاغلاً دائماً آخر في هذا الشأن. ويقدر أن يتعرض أكثر من 2000 طالب وأكثر من 250 معلماً للتأخير عند نقاط التفتيش أو بسبب فحص التراخيص في طريقهم إلى المدارس. وخلص استقصاء خاص باليونيسكو إلى أن 69% من الأطفال الفلسطينيين لا يشعرون بالأمان في طريق ذهابهم إلى المدرسة أو عودتهم منها. وقد شرع في عدة مبادرات، من بينها مبادرة «مدرستي فلسطين» التي اتخذتها الملكة رانيا، عاهلة الأردن، في عام 2010، وذلك في محاولة للتخفيف من العوائق التي يواجهها هؤلاء الأطفال.

وتقدم بيانات جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 127 مخيماً في شتى أنحاء العالم في عام 2008 صورة مقلقة عن أوضاع التعليم. وفيما يخص المخيمات الموجودة في الدول العربية، تبلغ نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي 42% وفي التعليم الثانوي 12%. بيد أن الصورة السريعة التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن التعليم في المخيمات هي صورة جزئية إلى حد كبير. فثمة كثير من اللاجئين يعيشون في مناطق حضرية. فيوجد في العاصمة السودانية، الخرطوم، زهاء مليون نسمة من المشردين داخلياً يمثلون حوالي 20% من السكان. وأياً كان وضعهم القانوني، فإن عدم امتلاكهم لوثائق بيان الهوية قد حدّ من انتفاعهم بالخدمات العامة من قبيل التعليم. وثمة بلدان كثيرة لا تسمح للاجئين بالانتفاع بالتعليم العام والخدمات الأساسية. وبوجه أعم، تسهم القيود التي تفرض على عمل اللاجئين في تروسيخ الفقر، وهو ما يعيق بدوره الانتفاع بإمكانيات التعليم.

■ إن الأطفال والمدارس موجودون على خط النار في النزاعات المسلحة حيث تعتبر قاعات الدرس والمعلمون والتلاميذ أهدافاً مشروعة. فقد تعرضت البنى الأساسية التعليمية في غزة لأضرار كبيرة خلال الهجمات العسكرية الإسرائيلية في عامي 2008 و2009. فأشارت التقارير إلى إصابة 280 مدرسة بأضرار ومن بينها 18 مدرسة تعرضت للتدمير. وفي اليمن، جرى إغلاق جميع المدارس في محافظة صعدة الواقعة في شمال البلد وذلك خلال الأشهر الخمسة للمعارك التي دارت في عامي 2009 و2010 بين القوات الحكومية والمتمردين الحوثيين، وتعرضت 220 مدرسة للتدمير والتخريب والسلب.

■ وتشكل الأضرار البدنية والصدمات النفسية وحالات الوصم التي يتعرض لها الأطفال مصادر لأشكال من الإجحاف المترسخ والدائم في التعليم. وقد خلص استقصاء أجري في أوساط أطفال اللاجئين العراقيين في الأردن إلى أن 39% منهم كانوا قد فقدوا قريباً إليهم، وأن 43% منهم شهدوا أعمال عنف. وتشير دلائل من غزة إلى أن الاختلالات الناجمة عن الإجهاد اللاحق للصدمات في أوضاع النزاع، كثيراً ما تشكل مصدراً لإعاقة التعلم وانخفاض مستوى التحصيل في التعليم المدرسي.

■ وتشير التقارير إلى استخدام الأطفال الجنود في أربعة وعشرين بلداً في العالم، بضمنها السودان. ومن الشائع في هذا الصدد أن يجري تجنيد الأطفال بإخراجهم من المدارس.

■ كما يجري استخدام الاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي كوسيلة من وسائل العمل الحربي في كثير من البلدان. وقد وثقت منظمة العفو الدولية في عام 2004 لقيام ميليشا الجنجويد والقوات المسلحة السودانية بعمليات الاغتصاب بصورة منظمة في دارفور. وأشير في أوامر إلقاء القبض التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس عمر البشير وبحق وزير دولة سابق، وقائد ميليشا الجنجويد، إلى ضلوع الحكومة في تنفيذ أو تيسير ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك تعريض آلاف النساء للاغتصاب. ويفضي اندعام الأمن ومشاعر الخوف فيما يتعلق بالعنف الجنسي إلى إبعاد الفتيات بوجه خاص عن المدارس.

ويمكن أن تسد أوضاع النزاعات المسلحة الطريق أمام الأسر المهمشة والمستضعفة للانتفاع بطروف عيش أكثر أمناً ورخاءاً. ويتمثل أحد أعراض هذه الحالة في تزايد عمل الأطفال. ففي اليمن، يعمل الكثير من أطفال الأسر المشردة داخلياً، من أجل استكمال دخل الأسرة عن طريق الاستجداء أو التهريب أو جمع النفايات، وثمة مخاوف من أن يكون هناك تزايد في عمل الأطفال.

وتضر النزاعات المسلحة بالنمو الاقتصادي أيضاً وتُفاقم الفقر وتحرف الموارد الوطنية عن الاستثمار المنتج في قاعات الدرس وتوجهها صوب الإنفاق غير المنتج في المجال العسكري. فثمة بلدان كثيرة من بين أفقر البلدان تنفق أموالاً على التسليح تفوق بكثير ما تنفقه على التعليم الأساسي. فتزيد ميزانية الجيش في موريتانيا على ميزانية التعليم الابتدائي بما يقرب من مرتين ونصف. ويدل حرف الموارد الوطنية لاستخدامها للأغراض العسكرية، وحرمان الحكومة من الموارد، على أن النزاعات المسلحة تحوّل مسؤولية تمويل التعليم من الحكومات نحو الأسر. فإذا ما حولت اليمن 10% من ميزانيتها العسكرية كي تخصصها لصالح التعليم، لكان بإمكانها إلحاق 840 000 طفل إضافي بالمدارس. فينبغي للحكومات الوطنية وللجهات المانحة للمعونة أن تعيد النظر على نحو عاجل في إمكانية تحويل الإنفاق غير المنتج على التسليح إلى الاستثمار المنتج لصالح المدارس والكتب والأطفال.

## الدورة المعكوسة: تأثير التعليم على النزاعات المسلحة

إن التعليم نادراً ما يكون السبب الرئيسي للنزاعات المسلحة لكنه كثيراً ما يكون عنصراً متأسلاً في صميم الحركات والتمخضات السياسية التي تدفع البلدان نحو العنف. وغالباً ما تقتزن النزاعات المسلحة التي تجري داخل البلدان بتظلمات وادعاءات بالظلم ومطالبات بإحقاق العدل ترتبط بالهوية والعقيدة والانتماء العرقي والجغرافي. وهنا يأتي دور التعليم الذي بمقدوره أن يؤثر في كل من هذه المجالات، مرجحاً كفة الميزان لصالح السلام أو لصالح الحرب.

**توفير التعليم بصورة محدودة أو بنوعية متدنية يؤدي إلى البطالة والفقر:** حين يحرم عدد كبير من الشباب من تعليم أساسي لائق، فإن ما ينجم عن ذلك من فقر وبطالة وشعور باليأس والضياع يمكن أن يشكل حافزاً للالتحاق بالمليشيات المسلحة.

**تعزز ظاهرة «تضخم أعداد الشباب» الحاجة الملحة إلى بناء جسر الربط بين التعليم وتوفير العمل:** فيشكل الشباب المتعلمون العاطلون عن العمل سمة بارزة في أوضاع النزاعات المسلحة، بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث كان 23% من القوى العاملة من الشباب عاطلين عن العمل في عام 2008، لا يوجد اتساق جدي بين ما يتعلمه الأطفال في المدارس وفرص العمل المتوافرة والمهارات التي يطلبها أرباب العمل. وتجعل احتمالات البطالة الطويلة الأجل الكثير من الشباب عرضة للانجرار إلى التطرف السياسي أو للانضمام إلى الحركات الدينية.

**الانتفاع غير المتكافئ بالتعليم يولد الشعور بالحيف والظلم:** إن عدم المساواة في التعليم يؤدي، من خلال التفاعل مع أوجه التفاوت الأخرى الأوسع نطاقاً، إلى زيادة مخاطر وقوع نزاع مسلح.

**استخدام النظم المدرسية استخداماً غير ملائم من أجل ترسيخ التحيز وعدم التسامح:** جرى في عدة نزاعات مسلحة استخدام التعليم استخداماً فعالاً لتكريس الهيمنة السياسية وإخضاع الفئات المهمشة وترسيخ الفصل بين الفئات الإثنية واللغوية. فقد أدى القيام في السودان، اعتباراً من عام 1990، بفرض نظام وطني للتعليم يشدد على جماعة إثنية واحدة وعلى انتماء ديني واحد إلى تعزيز مطالب الجماعات المسلحة التي كانت تدعو إلى حلول تستند إلى انفصال جنوب السودان. وتشير دلائل مستمدة من استقصاء أجري في لبنان إلى أن المتعلمين في مدارس طائفية يحملون في المتوسط تصورات أكثر سلبية عن الطوائف الأخرى بالمقارنة مع المتعلمين في مدارس عامة.

## تقديم المعونة للبلدان المتأثرة بالنزاعات

بإمكان المعونة أن تكسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها وتتدافع الحرب والتنمية البشرية المتدنية والتي وقعت في شراكها بلدان عديدة، كما أن بإمكانها أن تدعم عملية الانتقال إلى سلام دائم. لكن هناك عدة مشكلات أضعفت فعالية الجهود الدولية في مجال تقديم المعونة.

فقد أدى حرق المعونة صوب مجموعة صغيرة من البلدان التي اعتُبرت أولويات للأمن القومي، مثل العراق، إلى إهمال نسبي للكثير من البلدان الأشد فقراً في العالم. وإضافة إلى ذلك، يشكل تذبذب المعونة شاغلاً آخر ينبغي معالجته.

كما أن عدم وضوح الحدود الفاصلة بين المساعدة الإنمائية وأهداف السياسة الخارجية أو الأهداف الاستراتيجية الأوسع نطاقاً للجهات المانحة، أثار مخاوف من أن يجري إخضاع الأهداف الإنمائية لاستراتيجيات ذات مرامي أبعد، مثل استراتيجيات كسب قلوب وعقول السكان. وزاد الطين بلة تنامي دور العسكر في تقديم المعونة. وفي إطار برنامج Commander's Emergency Response Program (CERP) التابع للولايات المتحدة، يمكن للقادة الميدانيين الأمريكيين الحصول على أموال للمعونة «من أجل الاستجابة بوسائل غير وسائل الأسلحة النارية» واستخدام ذلك لأغراض المساعدة الإنسانية المحدودة النطاق ولصالح مشروعات إعادة البناء في المناطق المشمولة بالعمليات العسكرية. وقد جرى التشديد على تحديد مشروعات «سريعة التأثير» بغية كسب التأييد المحلي للقوات العسكرية الخارجية وإضعاف نفوذ المتمردين. وقد حظيت المشروعات التعليمية بمكانة بارزة في سجل برنامج CERP المذكور. فجرى في عام 2008 تقديم مجمل ميزانية المعونة المخصصة للتعليم في العراق، ومقدارها 111 مليون دولار أمريكي، من خلال برنامج CERP؛ وكان هذا المبلغ يمثل نسبة 86% من مجموع المعونة التي قدمتها كل الجهات المانحة لصالح التعليم.

## تدارك الإخفاقات في حماية الإنسان وحقه في التعليم

أنشأت الأمم المتحدة في فترة السنوات الخمس عشرة الماضية نظام «آلية الرصد والإبلاغ» الذي يحدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب بحق الأطفال في ستة مجالات. كما صدر عن مجلس الأمن عدد من القرارات الرامية إلى تعزيز الحماية من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ومع ذلك، لا بد من القول إن أحكام حقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن لا توفر سوى القليل من الحماية في المجال الذي هو في أشد الحاجة إليها: أي حماية أرواح الأطفال والمدنيين الموجودين في مرمى النار. وقد ذكرت بعثة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى إلى السودان في عام 2007 أن «عمليات الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي تمارس على نطاق واسع وبشكل منهجي» في دارفور، وأشارت تقارير أحدث إلى استمرار ممارسات العنف الجنسي من جانب أفراد القوات المسلحة السودانية والحركات المتمردة. ولا تشكل هذه الأمور حوادث معزولة وإنما هي جزء من ثقافة أوسع نطاقاً تشجع الإفلات من العقاب.

ويسهم ضعف التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وقلة الموارد، في دوام هذه المشكلة. كما أن آلية الرصد والإبلاغ لا تقوم بالتبليغ على النحو الواجب عن الهجمات التي تتعرض لها المدارس، إذ إن تبليغها محدود ولا يشمل الكثير من هذا النوع من الحوادث. وقد أبدت لجنة حقوق الطفل تعليقات على الاستخدام العسكري للمدارس في ما لا يقل عن أربعة بلدان، في حين أن هذه الممارسة شائعة على نطاق أوسع. ففي اليمن، تستخدم القوات المسلحة وقوات المتمردين المدارس كقواعد عسكرية.

وتبرز مشكلات القصور في الإبلاغ للعيان على نحو أوضح في المناطق التي تحدث فيها ممارسات الاغتصاب والعنف الجنسي. وقد عملت بعض البلدان، ومن بينها السودان، بشكل نشيط على إضعاف الحماية القانونية من خلال عمليات العفو التي توفر الحصانة لمرتكبي أعمال العنف الجنسي، وذلك على الرغم من تعارض ذلك مع القانون الدولي.

وثمة دلائل على أن رصد وتشخيص الفئات والأفراد يمكن أن يسهما في حماية الأطفال. وقد اضطلعت جماعات مسلحة في السودان يرد ذكرها في الملحق الخاص بآلية الرصد والإبلاغ، بالمشاركة بدرجات مختلفة في عمليات قامت بها اليونيسيف من أجل تسريح الأطفال المجندين. ووقعت السودان تعهداً بالكف عن استخدام الأطفال الجنود وبتخاذ تدابير ملموسة لتسريح المجندين منهم وإعادة دمجهم بالحياة المدنية، مما يدل على أن تشخيص وتقريع الجهات التي تسيء التصرف يوفران حوافز لتغيير السلوكيات. ومع

ففي الحالات التي يمنع فيها انعدام الأمن المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة من تأمين حضور لها في البلد المعني، ثمة بدائل يمكن الاستعانة بها، مثل أسلوب التعليم عن بُعد. كما أن بإمكان قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تساعد في توفير بيئة أكثر أمناً للأطفال تمكنهم من ارتياد المدارس. فقد كانت مهام بعثات ذوي القبعات الزرق في السودان تتضمن مرافقة النساء والفتيات في تنقلهن لجلب الماء والاحتطاب وفي الذهاب إلى المدارس ولدى الاضطلاع بأعمال زراعية.

ويشكل التشريد القسري تهديداً مباشراً للتعليم. ولئن كان اللاجئين يتمتعون باستحقاقات قانونية واضحة في مجال التعليم الأساسي، فكثيراً ما يصعب من الناحية العملية الحصول على هذه الاستحقاقات. أما المشردون داخلياً، فإنهم يتمتعون بحقوق أقل من حقوق اللاجئين في الانتفاع بالحماية الرسمية، ولا توجد أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة مكلفة تكليفاً مباشراً برعاية مصالحهم. وقد عمدت الأردن، التي تستضيف أكبر عدد من السكان اللاجئين العراقيين، وكذلك الجمهورية العربية السورية، التي تأتي في المرتبة الثانية في استضافة أكبر عدد من اللاجئين العراقيين، إلى فتح أبواب النظام التعليمي الحكومي في كل من البلدين أمام هؤلاء اللاجئين. ويتيح فتح أبواب المدارس الوطنية أمام اللاجئين مزايا كثيرة، مثل تحاشي التشتت في التخطيط وتوفير إمكانات أفضل للانتفاع بمواد التدريس وبالمرافق المدرسية. لكن اللاجئين يشكلون عبئاً كبيراً على النظام التعليمي في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية - إذ إن هذين النظامين التعليميين كانا يخضعان أصلاً للضغط في الإقبال عليهما حتى قبل أن استقبل حشود اللاجئين الوافدين.

فثمة حاجة ملحة إلى تعزيز النظم الحالية لتقييم الاحتياجات التعليمية للمجتمعات التي تعاني من آثار النزاع. وينبغي إصلاح الترتيبات التي تتخذها الحكومات لصالح اللاجئين والمشردين داخلياً، وذلك من أجل تيسير الانتفاع بالتعليم على نحو أفضل.

### إعادة بناء التعليم فرصة لجني ثمار السلام

لئن كانت إعادة بناء التعليم في أوضاع ما بعد النزاع تطرح تحديات كبرى، فإن النجاح في التعليم يمكن أن يساعد في تثبيت شرعية الحكومة وأن يضع المجتمع على المسار السليم المؤدي إلى مستقبل ينعم بمزيد من السلام.

فعند انتهاء النزاعات المسلحة يولد الأمل في نفوس الناس الذين ذاقوا الأمرين في حياتهم من أوضاع النزاع، ويطمحون إلى حياة أفضل. وقد بين استقصاء أجري في صفوف العائدين إلى مناطقهم في جنوب السودان أنهم كانوا يعتبرون التعليم دائماً أمراً ذا درجة عالية من الأولوية. وفي هذا الصدد، فإن بالإمكان اعتماد طائفة من الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق نتائج عاجلة، ومن هذه الاستراتيجيات ما يلي:

■ **إلغاء الرسوم المدرسية:** فلقد ألغت بلدان كثيرة تشهد أوضاع ما بعد النزاع الرسوم المدرسية لمرحلة التعليم الابتدائي، وأسفر ذلك عن فوائد كبيرة.

■ **الاستناد إلى مبادرات المجتمع المحلي:** بادرت المجتمعات المحلية في كثير من البلدان المتأثرة بالنزاعات إلى شغل الفراغ الناجم عن فشل الحكومة في مواصلة توفير التعليم. ويمكن أن يفضي دعم جهود المجتمعات المحلية إلى تحقيق نتائج سريعة في مجال التعليم وأن يبين للناس أن الحكومة تشرع في العمل.

ذلك، وحتى خلال الفترة التي تخوض فيها الجهات الحكومية وغير الحكومية مفاوضات مع الأمم المتحدة بشأن تسريح الأطفال المجندين، فإنها تعمل بشكل نشيط على تجنيد الأطفال من مخيمات اللاجئين ومراكز السكان المشردين ومن صفوف باقي السكان عموماً.

فينبغي للحكومات أن تعمل من خلال منظومة الأمم المتحدة، على تعزيز النظم الكفيلة برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على التعليم، وبالإبلاغ عنها، ودعم الخطط الوطنية الرامية إلى وضع حد لهذه الانتهاكات وفرض عقوبات على مرتكبي هذه الفظائع عن سابق إصرار. وينبغي إنشاء لجنة دولية معنية بجرائم الاغتصاب والعنف الجنسي، وأن يتم إشراك المحكمة الجنائية الدولية في عمل هذه اللجنة منذ البداية من أجل تقييم وتحليل الأدلة والشروع في الإجراءات القانونية بحق الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية. كما ينبغي أن تتولى اليونيسكو زمام القيادة فيما يتعلق برصد الاعتداءات والانتهاكات التي يتعرض لها قطاع التعليم وبالإبلاغ عنها.

### إصلاح نظام المعونة الإنسانية من أجل تدارك الإخفاقات في توفير التعليم

إن الغرض من المعونة الإنسانية هو إنقاذ حياة الإنسان وتلبية احتياجاته الأساسية واستعادة كرامته. ومع ذلك، فإن المساعدات الإنسانية التي تقدم لصالح التعليم تعاني من نقص التمويل ولا يمكن التنبؤ بها من حيث الكم والتوقيت، وتخضع لتصورات قصيرة الأجل. ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى أن الكثيرين من العاملين في مجال تقديم هذه المساعدات لا يعتبرون التعليم عاملاً يسهم في إنقاذ حياة الإنسان. والنتيجة هي أن المجتمعات المحلية التي تكافح في خضم مصاعب جمة من أجل مواصلة تعليم أبنائها، لا تلقى الكثير من الدعم في هذا السبيل.

وتترتب على نقص التمويل عواقب وخيمة بالنسبة إلى الأطفال والآباء في البلدان التي تعاني أوضاع النزاع، وهي بلدان يضم الكثير منها أعداداً كبيرة من السكان الذين حرموا من التعليم. فعلى أثر الأضرار التي أصابت البنى الأساسية المدرسية في أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009 من جراء الهجوم الإسرائيلي المسمى «الرصاص المصبوب»، استجابت المجموعة المعنية بالتعليم<sup>(4)</sup> فقامت بتحديد مشروعات لتنفيذ خطة إنعاش تبلغ كلفتها 35 مليون دولار أمريكي، ولكن لم يجر سوى توفير نصف المبلغ المطلوب.

بيد أن النقص في تمويل طلبات المعونة للتعليم ليس سوى جزء من المشكلة. فالطلبات ذاتها تبدو خارجة عن سياقات واعتبارات الواقع ولا تنبع من تقييمات ذات مصداقية للاحتياجات أو طلبات السكان المتضررين. ففي اليمن، كان المبلغ الذي طالب به النداء الإنساني لصالح التعليم في عام 2010 هو 3.7 مليون دولار أمريكي فقط وذلك في بلد يُقدر فيه عدد المشردين داخلياً بـ 340 000 مشرد، وعدد اللاجئين بـ 170 000 لاجئ، وتتسم فيه إمكانات الانتفاع بالتعليم بأنها محدودة جداً، ولا سيما بالنسبة إلى الأطفال المشردين داخلياً. وتزداد مشكلات تمويل التعليم أثناء حالات الطوارئ تفاقماً وتعقيداً بسبب تقلبات الميزنة السنوية. وينطبق هذا بشكل خاص على أوضاع النازحين والمشردين الذين طال بهم الأمد.

ومن الأسباب التي تحد من بروز أهمية التعليم في إطار تقديم المساعدات الإنسانية للبلدان المتأثرة بالنزاعات، أن الجهات المانحة تشكك أحياناً في إمكانية الاستمرار في توفير التعليم في ظل الظروف السائدة. غير أن بإمكان الوكالات الدولية أن تضطلع بدور هام في مساعدة المجتمعات المحلية على ضمان مواصلة التعليم حتى في بعض السياقات الأشد افتقاراً إلى الأمن.

(4) المجموعة المشتركة بين الوكالات، العاملة في إطار نظام المساعدات الإنسانية والمسؤولة عن تنسيق تلبية الطلبات.



- **إصلاح المدارس وقاعات الدرس:** يجري في بعض ظروف ما بعد النزاع إبعاد الأطفال عن المدارس لأن مبانيتها تعرضت للضرر أو للدمار. ويمكن للاستثمار العاجل في إصلاح هذه المباني أن يزيل هذه العقبة وأن يتيح فوائد مبكرة، ولا سيما في الحالات التي تدعم فيها الجهات المانحة جهود الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية. فبعد إبرام اتفاق السلام في جنوب السودان في عام 2005، أسهم التوجه بشكل كبير إلى بناء قاعات درس مؤقتة وشبه دائمة في ارتفاع عدد تلاميذ التعليم الابتدائي من 700 000 تلميذ في عام 2006 إلى 1.6 مليون تلميذ في عام 2009. ومع ازدياد عدد قاعات الدرس إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في غضون ثلاث سنوات، انخفض متوسط عدد التلاميذ في كل قاعة درس إلى النصف ليصبح 129 تلميذاً في عام 2009 بعد أن كان 260 تلميذاً في عام 2006، وذلك على الرغم من التزايد الكبير في القيد.
- **الاعتراف بالتحصيل الدراسي للعائدين إلى مناطقهم:** ثمة كثير من الأطفال المشردين يتعلمون وفق مناهج دراسية مختلفة، وكثيراً ما تكون بلغة أخرى. ويمكن أن يؤدي إقامة نظم للاعتراف بالمستويات الدراسية المحرزة في بلدان أخرى إلى ضمان الاعتراف بمؤهلات اللاجئين العائدين إلى مواطنهم. ويتمثل نهج آخر في هذا الصدد، في تنظيم امتحانات عبر الحدود.
- **توفير برامج تعليمية سريعة:** تتيح ظروف السلام للأطفال الذين فاتتهم إمكانيات مواصلة التعليم الفرصة لتدارك الوقت الضائع. ويمكن للبرامج التعليمية السريعة أن تساعد هؤلاء الأطفال على اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب التي يحتاجون إليها كي يعودوا إلى مواصلة التعليم الابتدائي أو كي يتمكنوا من الانتقال إلى التعليم الثانوي.
- **تعزيز التعليم والتدريب على المهارات في برامج نزع السلاح والتسريح من القوات المسلحة وإعادة الدمج في المجتمع المدني:** كثيراً ما يفتقر المقاتلون السابقون، وبضمنهم أطفال ويافعون، إلى المهارات الأساسية للقرائية وفي مجالات أخرى، وبالتالي فإنهم يمكن أن يواجهوا صعوبات في العثور على عمل ويتعرضون لخطر إعادة تجنيدهم. وبإمكان التدريب على المهارات في إطار «برامج نزع السلاح والتسريح من القوات المسلحة وإعادة الدمج في المجتمع المدني» أن يغير هذا الوضع.
- **توفير الدعم النفسي:** ثمة كثير من الأطفال والشباب الذين وقعوا في فخ النزاعات المسلحة سيعانون من آثار الصدمات النفسية التي تعرضوا لها على أثر انخراطهم في أعمال العنف أو مشاهدتهم لمثل هذه الأعمال، ويتعرضون لخطر متزايد في أن يعانون من مشكلات على صعيد الصحة العقلية. وفي بعض الحالات، تشتمل برامج إعادة دمج المقاتلين السابقين، وبضمنهم الأطفال الذين كانوا مجندين في الماضي، على توفير دعم نفسي إلى جانب توفير التدريب على المهارات. وثمة دواع قوية تبرر التوسع في توفير مثل هذه البرامج كي تشمل، بالإضافة إلى المقاتلين السابقين، فئات أخرى من الشباب الذين يعيشون في ظروف سريعة التأثير.
- **حشد المعلمين:** يكون العرض على صعيد المعلمين في أوضاع ما بعد النزاع - ولا سيما المعلمين ذوي الإعداد الجيد - غير كاف في الغالب للاستجابة للطلب الناجم عن عودة التلاميذ إلى المدارس. فعمليات حشد المعلمين وتدريبهم وتوظيفهم تتطلب وجود تخطيط طويل الأجل. بيد أن بإمكان الحكومات والجهات المانحة أن تصوغ استراتيجيات انتقالية.
- **وثمة بين الدول التي تمر بأوضاع ما بعد النزاع، بلدان تسجل أفضل أداء من حيث التقدم نحو تحقيق أهداف من قبيل تعميم التعليم الابتدائي، وقد ساعد هذا التقدم في مجال التعليم، بدوره، على دعم عمليات أوسع نطاقاً لإعادة البناء في أوضاع ما بعد النزاع.** فقد قامت البلدان التي انتقلت من مرحلة النزاع إلى مرحلة الانتعاش الطويلة الأجل، بعقد شراكات مع الجهات المانحة بهدف وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة على صعيد قطاع التعليم لها غايات محددة بوضوح، وتدعمها تعهدات مضمونة بالتمويل. وتتمثل بعض عناصر النجاح في هذا الانتقال، فيما يلي:
- **تعزيز التخطيط الوطني:** مع تقدم البلدان في المسار المرسوم في إطار التخطيط، يتمثل التحدي في استحداث أدوات خاصة بالسياسات تربط بين الأهداف وتوفير المدخلات وتنمية المؤسسات وإعداد استراتيجيات التمويل الوطنية.
- **تنمية نظم المعلومات:** تزود نظم المعلومات الخاصة بإدارة التعليم الحكومات بأداة تتيح لها تتبع الموارد المالية وعملية تخصيصها، وتحديد الاحتياجات والثغرات، والإشراف على رواتب المعلمين (أكبر بند في ميزانية التعليم). وقد بدأت الآلية التي أعدها البنك الدولي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمسماة «تقييمات الاحتياجات في أوضاع ما بعد النزاع» تساعد الحكومات الوطنية والجهات المانحة عن طريق توفير تقديرات للموارد اللازمة لعمليات إعادة البناء. ففيما يخص جنوب السودان، بلغ تقدير تكاليف الإنعاش وفقاً لآلية تقييمات الاحتياجات هذه 3.6 مليار دولار أمريكي للفترة 2005-2007 وحدها، وتشكل حصة احتياجات التعليم في ذلك سدس هذا المبلغ تقريباً.
- **الالتزامات المالية:** تشترك الجهات التي حققت أعلى مستويات الأداء في أوضاع ما بعد النزاع في أنها زادت دائماً الإنفاق الحكومي على التعليم، ولو أن هذه الزيادة جرت في كثير من الأحيان انطلاقاً من مستويات متدنية للتمويل. ويمكن لتعزيز جهود جمع الإيرادات على الصعيد الوطني أن يعطي زخماً قوياً لزيادة الإنفاق على التعليم.
- **التعليم الاستيعابي:** لقد أولت البلدان ذات الأداء العالي والتي تمر بأوضاع ما بعد النزاع، أهمية كبيرة لإقامة نظم تعليمية استيعابية بقدر أكبر، تستهدف الفئات والمناطق التي تضررت بشكل بالغ بأوضاع النزاع.
- **ويمثل الدعم المالي المستدام والمنظم الذي تقدمه الجهات المانحة أحد العوامل الحاسمة لتيسير الانتقال من مرحلة توقف النزاع واستتباب السلام إلى مرحلة إعادة بناء قطاع التعليم.** بيد أن فعالية المعونة عانت في هذا المجال من ضرر كبير بسبب الفجوة بين نهج تقديم المعونة الإنسانية ونهج تقديم المساعدات الإنمائية.
- **وبالنظر إلى أن أحد العوائق التي تعزز الفجوة بين المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية يكمن في مخاوف الجهات المانحة من هدر المعونة والتفريط بها، فإن الحل البديهي يتمثل في تقاسم المخاطر.** وقد استخدم أسلوب التمويل الجماعي في مجموعة مختلفة من البلدان، بضمنها السودان والعراق. فيتيح أسلوب تجميع الموارد هذا توزيع المخاطر على عدة جهات ويضمن تحقيق مكاسب أكبر من حيث الكفاءة في مجالات مثل إدارة المخاطر الائتمانية وتكاليف بدء التشغيل والتنسيق. وقد برهنت الصناديق الوطنية التي تصب فيها الأموال الجماعية للجهات

وليس على ما يفرقهم. وثمة دلائل تؤيد صلاحية بعض التدابير الجيدة التصميم في مجال التعليم من أجل السلام. وتُبين بحوث أجريت بشأن البرامج التي تضم شباباً فلسطينيين وإسرائيليين أنه على الرغم من استمرار العنف، فإن الشباب الذين شاركوا في برامج للتعليم من أجل السلام كانوا ينظرون إلى «السلام» بطريقة أكثر إيجابية، وكانوا أقدر على تصور وجهات نظر الجانب الآخر، وأكثر استعداداً للاتصال بغيرهم.

■ **تفويض الصلاحيات في مجال إدارة التعليم:** كثيراً ما يُنظر إلى اللامركزية وتفويض الصلاحيات الإدارية بوصفهما الطريق الذي يؤدي تلقائياً إلى توفير قدر أكبر من المساءلة وإلى بناء السلام. غير أن هذا التقييم ينطوي على قدر من المبالغة. ففي بعض البلدان التي تشهد درجة عالية من التفويض الإداري في مجال التعليم يمكن أن يؤدي ضعف دور الحكومة المركزية إلى عرقلة جهود بناء السلام.

■ **جعل المدرسة بيئة خالية من العنف:** لا يختلف اثنان على فائدة هذه الاستراتيجية بالنسبة إلى التعليم والأطفال وبناء السلام. وقد تم في جنوب السودان، في عام 2009، اعتماد قانون شؤون الطفل، الذي يقضي بأن تعترف الحكومة بحقوق الطفل وأن تكفل هذه الحقوق وتحترمها، بما في ذلك حق الطفل في أن لا يخضع لأي نوع من العنف.

إن فتح الأبواب أمام إمكانات التعليم ليكون قوة تعمل من أجل السلام يتطلب اعتماد نهج جديدة في سياسات الإصلاح في أوضاع ما بعد النزاع. وينبغي أن يحظى التعليم بمكانة أبرز في عمل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام (التي هي لجنة دولية حكومية استشارية) وصندوق بناء السلام المرتبط بها. كما ينبغي أن تضطلع اليونسكو واليونسيف بدور محوري أكبر في دمج التعليم في الاستراتيجيات الأوسع نطاقاً لبناء السلام.

المانحة على فوائد هذا التعاون، لكن تطبيق هذا النهج يمكن أن يواجه صعوبات أيضاً. فقد أنشئ صندوق استثماري في جنوب السودان في عام 2005 عانى الأمرين من البطء في إجراء الدفعات. إذ كانت الجهات المانحة قد دفعت بحلول عام 2009 أكثر من 520 مليون دولار أمريكي، لكن الدفعات التي أجراها الصندوق كانت أقل من نصف هذا المبلغ، وفضلاً عما كان يسببه هذا التأخر في إجراء الدفعات من عرقلة لبرامج إعادة بناء قاعات الدرس، فإنه زاد الاعتماد على المبالغ المجمعة للمساعدات الإنسانية، مما جعل الموارد المتاحة للتعليم محدودة. بيد أن التقارير تشير إلى أن تسديد الدفعات من هذا الصندوق الاستثماري أصبح عادياً نتيجة لزيادة عدد الموظفين العاملين فيه، ولزيادة اهتمام البنك الدولي بإدارته.

وبإمكان الصناديق الجماعية العالمية أن تضطلع أيضاً بدور أكبر بكثير في الدول المتأثرة بالنزاعات. وترتكز الإصلاحات الجارية في مبادرة المسار السريع لتحقيق التعليم للجميع على التصدي لأوجه قصور طويلة الأمد في مجالات مثل المدفوعات والحوكمة. وثمة عدة بلدان تعاني من آثار النزاع، بضمنها جنوب السودان، تعد خطراً وطنياً ويمكن أن تلتزم تمويلياً في إطار مبادرة المسار السريع هذه. وفي حالة ما إذا جرى الاستمرار في عملية إصلاح مبادرة المسار السريع إلى نهايتها وجرى تعميق هذا الإصلاح، فإن بإمكان المبادرة أن تصبح نقطة ارتكاز لنظام تمويل متعدد الأطراف قادر على تلبية الاحتياجات الملحة للدول المتأثرة بالنزاعات.

## جعل التعليم قوة من أجل السلام

إن التخطيط للتعليم على نحو يراعي ظروف النزاع يعني الاعتراف بأن أي قرار في مجال السياسة التعليمية ستكون له تداعيات على عملية بناء السلام وعلى احتمالات العودة إلى العنف أو تجنبها. وثمة قنوات عديدة يمكن أن يؤثر التعليم من خلالها على احتمالات استتباب السلام، ومن ذلك ما يلي:

■ **لغة التعليم:** ساهم استخدام لغة وطنية واحدة للتعليم، في بعض السياقات، في تعزيز الشعور بالانتماء إلى هوية مشتركة، بينما ساهم في ظل سياقات أخرى في إشعال نار الفتنة. وقد كان القصد من استبدال اللغة الفرنسية باللغة العربية في التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية في الجزائر بعد الاستقلال هو تكوين شرعية للحكومة الجديدة. أما على الصعيد العملي، فقد أسهم ذلك في تهميش الأقلية البربرية التي لا تنطق باللغة العربية وفي استحداث دواعي للتظلم لدى الأشخاص الذين استبعدتهم النخبة الناطقة باللغة الفرنسية من العمل في المناصب العليا في القطاع الخاص.

■ **المنهج الدراسي:** لقد كان إعداد المناهج الدراسية وتدريب المعلمين يشكلان أولويتين في عدة وزارات للتعليم تعمل في ظل أوضاع ما بعد النزاع في الآونة الأخيرة. فبإمكان تدريس مواد مثل التاريخ والدين أن يساهم في إعادة توجيه مسار مجتمعات تأثرت بالنزاعات من أجل أن تتجه نحو السلام. ويواجه العاملون في إصلاح التعليم خيارات صعبة عند التعامل مع قضايا الهوية الإثنية والدينية التي تحتاج إلى وقت طويل لحلها. بيد أن هناك تجارب تبين كيف استطاع التعليم أن يزيل شيئاً فشيئاً الانقسامات العميقة من خلال حث الطلبة على التفكير بهوياتهم المتعددة والتركيز على ما يوحدهم

الجدول 1: الدول العربية - مؤشرات مختارة للتعليم

القراءة لدى الكبار				مؤشر تنمية التعليم للجميع	التعليم الإلزامي الفئة العمرية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مع تكافؤ القوة الشرائية (بالدولار الأمريكي)	مجموع السكان (بالآلاف)	البلد أو الإقليم
نسبة القراءة لدى الكبار (15 سنة فما فوق)								
مؤشر التكافؤ بين الجنسين (إناث/ذكور)	المجموع (%)	مؤشر التكافؤ بين الجنسين (إناث/ذكور)	المجموع (%)					
2008-2005		1994-1985		2008		2008	2008	
0.79	73	0.57	50	...	16-6	7 940	34 373	الجزائر
0.97	91	0.87	84	0.966	14-6	...	776	البحرين
...	...	...	...	0.715	15-6	2 330	849	جيبوتي
0.77	66	0.55	44	...	14-6	5 460	81 527	مصر
0.80	78	...	...	...	11-6	...	30 096	العراق
0.93	92	...	...	0.953	16-6	5 530	6 136	الأردن
0.98	94	0.88	74	0.962	14-6	...	2 919	الكويت
0.92	90	...	...	0.911	15-6	10 880	4 194	لبنان
0.86	88	0.74	77	...	15-6	15 630	6 294	الجمهورية العربية الليبية
0.77	57	...	...	0.755	16-6	...	3 215	موريتانيا
0.64	56	0.52	42	0.772	15-6	4 330	31 606	المغرب
0.90	87	...	...	0.883	...	...	2 785	عمان
0.94	94	...	...	0.915	15-6	...	4 147	الأرض الفلسطينية المحتلة
0.96	93	0.94	76	...	17-6	...	1 281	قطر
0.90	86	0.72	71	0.894	11-6	...	25 201	المملكة العربية السعودية
0.75	69	...	...	...	13-6	1 930	41 348	السودان
0.86	84	...	...	...	14-6	4 350	21 227	الجمهورية العربية السورية
0.82	78	...	...	0.910	16-6	7 070	10 169	تونس
1.02	90	0.95	71	0.969	11-6	...	4 485	الإمارات العربية المتحدة
0.54	61	0.30	37	0.654	14-6	2 210	22 917	اليمن
المتوسط المرجح						الوسيط	المجموع	
0.78	72	0.62	56	...	...	5 460	335 545	الدول العربية
0.86	79	0.76	67	...	...	3 940	5 430 213	البلدان النامية
0.90	83	0.84	76	...	...	6 290	6 735 143	العالم



البلد أو الإقليم	الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة				محو أمية الكبار			
	التعليم قبل الإبتدائي		بقاء ورفاه الأطفال		الأميون الكبار (15 سنة فما فوق)			
	نسبة القيد الإجمالية		تقرّم متوسط وشديد (%)	معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من كل 1 000 طفل (‰)	% من الإناث	المجموع (بالآلاف)	% من الإناث	المجموع (بالآلاف)
	المجموع (%)	المجموع (%)						
الجزائر	23	3	15	33	66	6 484	64	6 572
البحرين	54	37	10	13	46	52	56	56
جيبوتي	3	0.4	33	125	...	...	...	...
مصر	16	10	29	41	63	17 816	62	16 841
العراق	...	5	26	41	69	3 954	...	...
الأردن	36	29	12	22	70	294	...	...
الكويت	76	78	24	10	46	122	48	276
لبنان	77	61	11	26	69	320	...	...
الجمهورية العربية الليبية	9	5	21	20	77	511	72	654
موريتانيا	...	...	24	120	58	836	...	...
المغرب	57	62	23	36	66	9 823	62	9 602
عمان	34	...	13	14	57	260	...	...
الأرض الفلسطينية المحتلة	32	39	10	20	76	135	...	...
قطر	51	25	8	10	29	65	30	68
المملكة العربية السعودية	11	...	9	22	59	2 450	59	2 908
السودان	28	18	38	111	66	7 676	...	...
الجمهورية العربية السورية	10	8	28	18	69	2 248	...	...
تونس	...	14	9	22	68	1 656	...	...
الإمارات العربية المتحدة	87	64	17	11	24	327	32	286
اليمن	...	0.7	58	79	73	4 993	66	4 686
	المتوسط المرجح		الوسيط	المتوسط المرجح	% للإناث	المجموع	% للإناث	المجموع
الدول العربية	19	15	19	50	65	60 181	64	59 209
البلدان النامية	39	27	29	79	64	786 386	63	872 565
العالم	44	33	26	71	64	795 805	63	886 508

الجدول 1 (تابع)

نسبة التلاميذ إلى المعلمين <sup>3</sup>		نسبة البقاء حتى الصف الأخير		مؤشر التكافؤ بين الجنسين من نسبة القيد الإجمالي		الأطفال		نسبة القيد الصافية		البلد أو الإقليم
						غير المتحقين بالمدارس <sup>2</sup>				
						المجموع (%)	المجموع (%)	المجموع (%)	المجموع (%)	
2008	1999	2007	1999	(إناث/ذكور)	(إناث/ذكور)	2008	1999	2008	1999	
23	28	93	91	0.94	0.91	156	357	95	91	الجزائر
...	...	...	92	0.98	1.01	0.6	1.0	98	96	البحرين
34	40	...	...	0.88	0.71	64	83	41	27	جيبوتي
<b>27</b>	23	97	99	<b>0.95</b>	0.92	<b>461</b>	1 064	<b>94</b>	85	مصر
...	25	...	49	...	0.83	...	470	...	88	العراق
...	...	99	97	1.01	1.00	53	39	89	91	الأردن
9	13	100	94	0.98	1.01	14	10	88	87	الكويت
<b>14</b>	14	<b>93</b>	...	<b>0.98</b>	0.96	<b>40</b>	27	<b>90</b>	91	لبنان
...	...	...	...	0.95	0.98	...	...	...	...	الجمهورية العربية الليبية
<b>39</b>	47	<b>82</b>	61	<b>1.08</b>	1.00	<b>115</b>	152	<b>76</b>	62	موريتانيا
27	28	76	75	0.91	0.81	366	1 183	89	70	المغرب
12	25	100	92	1.01	0.97	102	60	68	81	عمان
29	38	99	99	1.00	1.01	110	4	75	97	الأرض الفلسطينية المحتلة
13	13	97	...	0.99	0.96	...	3	...	90	قطر
11	...	96	...	0.96	...	503	...	85	...	المملكة العربية السعودية
<b>38</b>	...	93	77	<b>0.90</b>	0.85	...	...	...	...	السودان
18	25	97	87	0.96	0.92	...	141	...	92	الجمهورية العربية السورية
17	24	94	87	0.98	0.95	5	55	98	95	تونس
<b>17</b>	16	100	90	<b>1.00</b>	0.97	<b>2.6</b>	56	<b>92</b>	79	الإمارات العربية المتحدة
...	22	...	80	0.80	0.56	1 037	1 409	73	56	اليمن
المتوسط المرجح		الوسيط		المتوسط المرجح		المجموع		المتوسط المرجح		
22	23	97	90	0.92	0.87	6 188	9 326	84	75	الدول العربية
28	27	83	...	0.96	0.91	64 117	103 180	87	80	البلدان النامية
25	25	93	90	0.97	0.92	67 483	106 269	88	82	العالم

ملاحظات:

الأرقام المدونة بالخط المائل تخص عام 2006. والأرقام المدونة بالخط الداكن والمائل تخص عام 2007. أما الأرقام الواردة بالخط الداكن فقط، فهي تخص عام 2009 أو عام 2008 بشأن نسبة البقاء في التعليم حتى الصف الأخير.

حسبت المتوسطات من البيانات المنشورة والتقديرية العامة بالنسبة للبلدان التي لا تتوفر عنها بيانات حديثة أو بيانات يمكن الاعتماد عليها.

1. تخص هذه البيانات أحدث سنة تتوفر عنها بيانات في الفترة المحددة.

2. تعبر هذه البيانات عن العدد الفعلي للأطفال الذين لم يقيدوا نهائياً في المدرسة، وهي مستمدة من نسب القيد حسب سن الأطفال أو من نسب القيد الصافي المعدل للأطفال في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي، التي تقيس نسبة كل الأطفال المقيدون إما في المدارس الابتدائية وإما في المدارس الثانوية.

البلد أو الإقليم	تمويل التعليم					التعليم الثانوي			
	مجموع مدفوعات المعونة المخصصة للتعليم الأساسي لكل طفل في سن التعليم الابتدائي (بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الثابت لعام 2008)	إجمالي مدفوعات المعونة المخصصة للتعليم الأساسي <sup>4</sup> (بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الثابت لعام 2008)	إجمالي مدفوعات المعونة المخصصة للتعليم <sup>4</sup> (بملايين الدولارات الأمريكية بالسعر الثابت لعام 2008)	الإتفاق الحكومي الإجمالي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي		نسبة القيد الإجمالية			
				2008	1999	مؤشر التكافؤ بين الجنسين (إناث/ذكور)	المجموع (%)	مؤشر التكافؤ بين الجنسين (إناث/ذكور)	المجموع (%)
	2008	2008	2008	2008	1999	2008	1999	2008	1999
الجزائر	3	13	156	4.3	...	...	...	...	...
البحرين	0	0	0	3.1	...	1.04	97	1.08	95
جيبوتي	81	10	23	8.0	7.5	0.70	30	0.72	14
مصر	16	162	257	3.7	...	...	...	0.91	74
العراق	12	56	129	...	...	...	...	0.63	34
الأردن	49	41	97	...	5.0	1.04	88	1.03	88
الكويت	...	...	...	3.4	...	1.04	90	1.02	98
لبنان	88	41	141	2.2	2.0	<b>1.11</b>	<b>82</b>	1.09	77
الجمهورية العربية الليبية	1.0	0.7	7	...	...	1.17	93	...	...
موريتانيا	36	17	38	2.8	2.8	0.89	24	0.77	18
المغرب	13	46	293	5.8	5.5	0.86	56	0.79	37
عمان	0.9	0.3	1.3	4.1	4.2	0.97	88	0.99	75
الأرض الفلسطينية المحتلة	73	36	85	...	...	1.07	90	1.04	80
قطر	...	...	...	...	...	1.46	93	1.07	87
المملكة العربية السعودية	0	0	0	6.4	7.0	0.85	95	...	...
السودان	7	43	63	...	...	0.88	38	...	25
الجمهورية العربية السورية	2	3	83	4.9	...	0.98	74	0.91	40
تونس	4	4	130	7.6	7.2	1.08	92	1.01	74
الإمارات العربية المتحدة	...	...	...	0.9	...	1.02	94	1.06	76
اليمن	16	61	78	5.7	...	...	...	0.37	41
	<b>المتوسط المرجح</b>	<b>المجموع</b>	<b>الوسيط</b>	<b>المتوسط المرجح</b>	<b>المتوسط المرجح</b>	<b>المتوسط المرجح</b>	<b>المتوسط المرجح</b>	<b>المتوسط المرجح</b>	<b>المتوسط المرجح</b>
الدول العربية	13	538	1 607	4.2	...	0.92	68	0.88	57
البلدان النامية	7	3 889	9 030	4.2	4.5	0.95	62	0.88	51
العالم	8	4 709	11 410	4.8	4.7	0.96	67	0.91	59

3. استنادا إلى عدد الأفراد من التلاميذ والمعلمين.

4. تختلف أحيانا القيم الإجمالية للمعونة التي يحصل عليها التعليم والتعليم الأساسي في المجموعات الإقليمية وغيرها من مجموعات الدول عن الإجمالي العالمي نظرا لأن بعض مبالغ المعونة لا تخصص لمنطقة أو دولة بعينها.



## المسرد

## الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

البرامج التي توفر الرعاية للأطفال وتزودهم بمجموعة منظمة وهادفة من أنشطة التعلم سواء في إطار مؤسسة نظامية (التعليم قبل الابتدائي أو المستوى الصفر في تصنيف إسكد) أو في إطار برنامج غير نظامي لتنمية الأطفال. وتصمم برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة عادة للأطفال ابتداء من سن الثالثة، وتضم أنشطة تعلم منظمة تمثل في المتوسط ما يعادل على الأقل ساعتين في اليوم و100 يوم في السنة.

## مؤشر تنمية التعليم للجميع (EDI).

مؤشر مركب يرمي إلى قياس التقدم الكلي نحو تحقيق التعليم للجميع. وفي الوقت الحالي يشمل المؤشر المركب أربعة من أهداف التعليم للجميع، ولكل هدف مؤشر خاص به، وهي: تعميم التعليم الابتدائي، ومحو أمية الكبار، والتكافؤ والإنصاف بين الجنسين، وجودة التعليم. وتتمثل قيمة هذا المؤشر المركب في المتوسط الحسابي للقيم الملاحظة لهذه المؤشرات الأربعة.

## مؤشر التكافؤ بين الجنسين (GPI).

نسبة الإناث إلى الذكور (أو الذكور إلى الإناث في بعض الحالات) قياساً إلى مؤشر معين. وعندما يكون مؤشر التكافؤ بين الجنسين يساوي 1، فهذا يعني أن هناك تكافؤاً بين الجنسين؛ أما إذا كانت قيمته أعلى أو أدنى من 1، فهذا يدل على وجود تفاوت لصالح أحد الجنسين.

## الناتج القومي الإجمالي (GNP).

قيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال عام واحد (الناتج المحلي الإجمالي) مضافاً إليه الدخل الذي يتلقاه المقيمون في هذا البلد من الخارج، وي طرح منه الدخل المستحق للأفراد غير المقيمين. وآخر تسمية لهذا المصطلح هي الدخل القومي الإجمالي.

## نسبة البقاء في التعليم حسب الصفوف.

النسبة المئوية لتلاميذ فوج المتحقيين بالصف الأول من مرحلة تعليمية محددة في عام دراسي معين الذين يتوقع أن يبلغوا صفاً محددًا، بغض النظر عن رسوبهم.

## نسبة القبول الصافية (NIR).

عدد التلاميذ المستجدين في الصف الأول من التعليم الابتدائي الذين بلغوا السن الرسمية للالتحاق بالتعليم، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان الذين بلغوا هذه السن.

## نسبة القيد الإجمالية (GER).

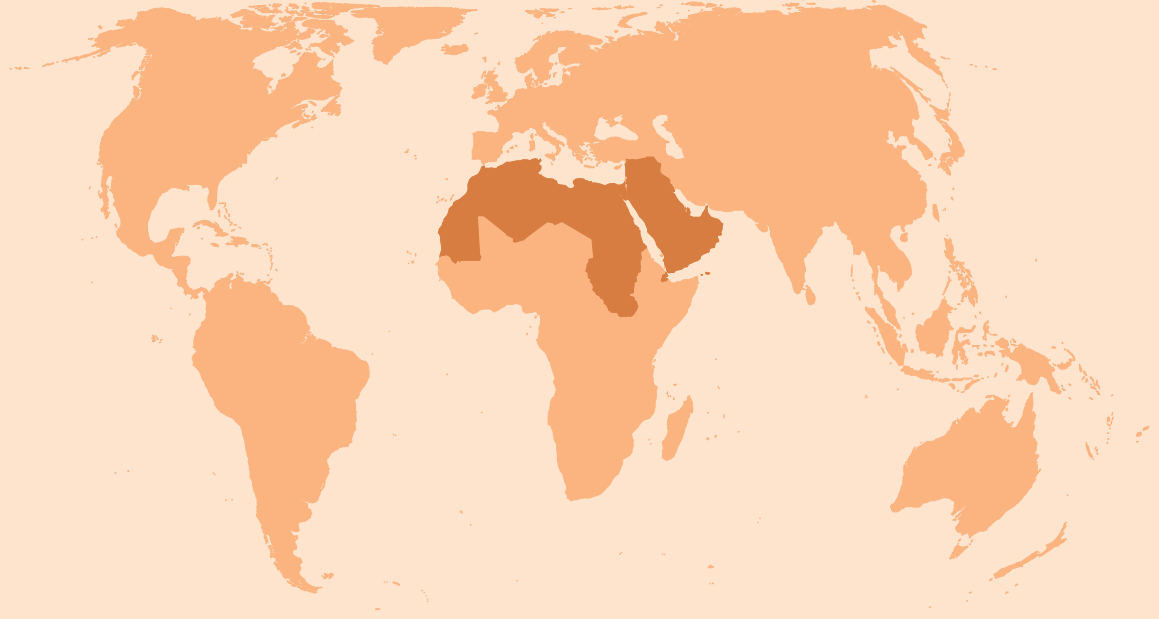
إجمالي القيد في مستوى معين من مستويات التعليم، بغض النظر عن السن، ويعبر عنه كنسبة مئوية من السكان الذين ينتمون إلى الفئة العمرية المحددة رسمياً للالتحاق بهذا المستوى من التعليم. ويمكن أن تتجاوز نسبة القيد الإجمالية 100% بسبب الالتحاق المبكر أو المتأخر بالتعليم أو بسبب الرسوب.

## نسبة القيد الصافية (NER).

عدد المتحقيين بمستوى معين من مستويات التعليم في الفئة العمرية المحددة رسمياً لذلك، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان المنتمين إلى هذه الفئة العمرية.



# لمحة إقليمية عامة: الدول العربية



**EFA**  
**GMR** EDUCATION  
FOR ALL  
GLOBAL  
MONITORING  
REPORT

e-mail: [efareport@unesco.org](mailto:efareport@unesco.org)

Tel.: +33 1 45 68 09 52

Fax: +33 1 45 68 56 41

[www.efareport.unesco.org](http://www.efareport.unesco.org)